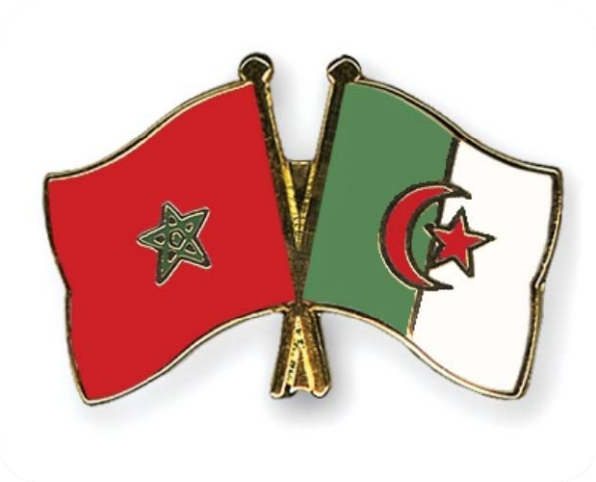

جذور النزاع الحدودي بين المغرب والجزائر

د. محمد مزيان

دكتوراه في تاريخ العلاقات الأمريكية المغربية
أستاذ التعليم الثانوي التأهيلي
فاس – المملكة المغربية

الاستشهاد المرجعي بالدراسة:

محمد مزيان، جذور النزاع الحدودي بين المغرب والجزائر.- دورية كان التاريخية.- العدد الثاني والعشرون؛ ديسمبر ٢٠١٣. ص ٣٩ – ٥٥.

www.kanhistorique.org ISSN: 2090 - 0449

كان التاريخية: رقمية الموطن .. عربية الهوية .. عالمية الأداء

مُلَخّصْ

شكلت قضية الحدود المغربية الجزائرية إحدى أعقد المشاكل السياسية بين الطرفين والتي حالت دون تفعيل اتحاد المغرب العربي ودون تطبيع حقيقي للعلاقات بين البلدين. لهذا سنحاول خلال هذه المقالة رصد البدايات الأولى لبروز هذا المشكل منذ احتلال فرنسا للجزائر سنة ١٨٣٠ وما ترتب عنه من ردود فعل مغربية ابتدأت بانهزامه في معركة إيسلي، التي كانت بداية لمسلسل من الانتهاكات الترابية التي قادتها الإدارة الاستعمارية خدمة لمصالحها. كما أن حصول البلدين على استقلالها لم يضع حدًا للغموض (على مستوى الحدود) الذي تركته فرنسا بعد مغادرتها للمنطقة.

مُقَدِّمَةْ

يسعى هذا البحث إلى دراسة إحدى أعقد وأطول المشاكل السياسية والترابية في عالمنا المعاصر، ويتعلق الأمر بدراسة الحدود المغربية الجزائرية وطريقة تشكيلها، ورصد بنياتها وميكانيزماتها، وانعكاساتها وتتبع مواقف الأطراف المتفاعلة، والإحاطة بأشكال المواجهة المغربية الفرنسية بمنطقة الحدود، وما عرفته من تحولات عديدة على المستوى المحلي والمركزي. ونظرًا لخصوصية المشاكل التي تطرحها، فإنها لازالت تستأثر باهتمام الباحثين لما يترتب عنها من توتر ونزاعات لازالت مستمرة إلى الآن. إن مقاربة موضوع الحدود المغربية الجزائرية يمكن أن يتم من خلال زوايا متعددة، حيث يمكن التفكير فيها من خلال البحث التاريخي والسوسيولوجي والسياسي...، والتفكير في إشكاليته ومفاهيمه وإبراز مفارقاته وتناقضاته، وعوائقه، فقد استطاع الفكر الاستعماري صياغة نظريات استعمارية، وأنتج فلسفة سياسية بكل ما تحمله من معنى، وصاغ شعارات مرتبطة بدعاوي سياسية متصارعة خدمة لتأصيل تواجده بالجزائر لذلك تشعبت القضايا وتعددت الأفعال وردود الأفعال، التي بلورها الفكر المخزني اتجاه مسألة السيادة واتجاه مفهوم الدولة.

في هذا السياق لا يمكن إدراك أبعاد الوضع الحالي لقضية الوحدة الترابية للمملكة المغربية دون الإحاطة بالمراحل التاريخية السابقة، إذ بدونها لا يمكن إدراك كنه المشاكل المتجددة في العلاقات المغربية الجزائرية نظرًا للعلاقات التي نسجت بين سكان مناطق الحدود منذ فترة طويلة، وعليه فهذه الدراسة هي محاولة الكشف عن جذور تلك المشاكل وربط الحاضر بالماضي.

لذلك فإن موضوع الحدود المغربية الجزائرية وطريقة تشكيلها منذ اتفاقية لالة مغنية ١٨٤٥ يكتسي أهمية قصوى تكمن في تتبع تطور المقاييس والمفاهيم التاريخية من خلال القوالب التي أفرزتها ممارسات المخزن تجاه المفهوم الجديد للحدود الذي انبثق في ظروف سياسية طارئة على منطقة الشمال الغربي لإفريقيا، وكذا في فهم موقف الجزائر المعادي لوحدتنا الترابية، وفهم كذلك تقلب مواقفها من قضية الحدود، وكيف أدت هذه القضية إلى أزمات

دورية إلكترونية .مُحكّمة .ربع سنوية ISSN: 2090 – 0449

خطيرة إذ من المؤكد أن مشكل الصحراء لازال لحد الآن عائق في تطبيع العلاقات المغربية الجزائرية، وعقبة في وجه مسيرة اتحاد المغرب العربي رغم ما يميز هذه البنية من تباين يبلغ حد التناقض، الأمر الذي يسمح بالاقتراب من الحقيقة لمعرفة الدواع والخلفيات التي تحكمت في وضع الجزائر المطالبة بمبدأ التوارث الدولي، والمحافظة على وضعية الحدود كما تركها الاستعمار الفرنسي والراغبة في انتشال نفسها من غموض تاريخي وإيجاد هوية قومية إذ بدونها تنتهي الثورة إلى المأزق علاجه الوحيد هو الانصهار في بوتقة اتحاد المغرب العربي.

وبذلك يرتهن الوضع العام للعلاقات المغربية الجزائرية والتناقض الحاد بين البلدين إزاء قضية الصحراء بعدة عوامل تاريخية وجغرافية وإيديولوجية فضلاً عن العوامل الدولية، وهي عوامل تشكلت طوال الفترة السابقة، إذ تعتبر الحدود المغربية الجزائرية موضوعا ذا إشكال جغرافي وسياسي فهي محط أنظار العالم لأنها ارتبطت بالقرارات الدولية وبسياسة المد والجزر التي عرفتها العلاقات المغربية الجزائرية من جهة، وبتفاعلات قضية الاستعمار من جهة ثانية. وبذلك كانت قضية الحدود وطبيعة تشكيلها إحدى أعقد المشاكل السياسية والقانونية التي خيمت بظلالها على المنطقة، وحالت دون تفعيل اتحاد المغرب العربي. وبهذا تمثل الحدود في الظاهرة المغاربية ماديًا ومعنويًا مشكلة ومفارقة بالغة التعقيد والتناقض: فمن ناحية تتحدث دول المغرب العربي وتتصرف كأنها أمة فوق الحدود التي خلقها الاستعمار، إلا أن الحدود تصبح في الممارسة الأخرى من السلوك المغاربي- المغاربي مسألة شائكة ومعقدة ومدعاة للاختلاف والتنازع[١] فعلى الرغم من أن جزءًا من الحدود السياسية في المنطقة كانت مرسومة قبل مجيء الاستعمار الأوربي، إلا أن أغلب الباحثين والمؤرخين يعزون مع ذلك ظاهرة الحدود بشكلها الحالي إلى الدور الاستعماري الحديث[٢] نظرًا لأن منطقة المغرب العربي تكتسي أهميتها بالنسبة للقوى الأوربية من كونها تقع محاذية لشواطئ حوض البحر الأبيض المتوسط الذي كان ولا يزال يمثل بعدًا استراتيجيًا مهمًا في سياسة الإمبراطوريات والقوى السياسية الكبرى على مدى قرون من التاريخ.[٣]

أولاً: الحدود المغربية الجزائرية من خلال اتفاقية لالة مغنية ١٨ مارس ١٨٤٥

بعد النصر العسكري والدبلوماسي الذي حققته فرنسا، وبعد تبادل النسخ المصادق من اتفاقية طنجة[٤] في الأجل المحدد، إذ صرح Bujeaud أن توقيع معاهدة طنجة جاء لوضع نهاية سريعة للحرب لذا يمكن اعتبارها اتفاقية أولية[٥] فقد كان شرطها الخامس هو القاعدة الأساس للمفاوضات المقبلة (مفاوضات لالة مغنية) التي تقرر أن تكون على الحدود، حيث يتم التفاوض بشأنها وتوقيعها في الميدان بين الممثلين المعينين لهذا الغرض.

هذا وقد تشكل الوفد المغربي من السيد حميدة الشجعي عامل السلطان على وجدة بصفته ممثل المخزن المركزي في الأقاليم الشرقية وله معرفة بالعباد والبلاد في تلك النواحي، فقد أبان عن حنكة سياسية ودبلوماسية عالية، كما حضر أحداث إيسلي بكل مآسيها وظروفها ويظهر أن الشجعي كان يعيش مشاكل الحدود، ويدير شؤونها في إطار البحث عن الحلول الملائمة لها، أي أنه كان على معرفة تامة بالحدود وبأهلها ومشاكلها.[٦] ثم من السيد أحمد الخضر كاتب الأوامر السلطانية، كما عين السلطان قاضي الناحية الشرقية في وجدة لمؤازرة المفوضين المذكورين بصفته ممثلا للشرع في المنطقة ليوثق بإحكام ما يمكن أن يتمخض عن التفاوض من حقوق بعد المقارعة والمحاجة التي تقتضيها المداولات عادة في مثل هذا النوع من المصالح بين وفدين متفاوضين، وقد كانت تعليمات السلطان الوفد المغربي واضحة ومحددة، وهي أن الحد بين الإيالتين هو وادي تافنا وأكد على رئيس الوفد ألا يزيد معهم في الكلام عن هذا الأمر.[٧]

في الوقت الذي عملت الحكومة الفرنسية على انتقاء مفاوضيها بدقة متناهية فممثل الحكومة الفرنسية في مفاوضات حول الحدود يجب أن يكون دبلوماسيا محنكا، وجغرافيا لديه خبرة ميدانية بالأمور الجزائرية[٨] وهي المواصفات التي اجتمعت لدى كل من الجنرال الكونت (De La Rue) والترجمان (Léon Roche)[٩] بالإضافة إلى القبطان (Rouret).[١٠]

فعن الأول قال الوزير الفرنسي (Guizot) "إنه ضابط شجاع، ورجل مطلع كتوم، وحذر، حذق في المناقشات وفي إبطال حجج الخصم ليستعملها في مسارها الصحيح"،[١١] في حين وصف (Léon Roche) بأنه رجل حميم، وأسير سابق لدى عبد القادر ومقدام لبق، لا يكل، واكتسب من خلال رحلاته المحفوفة بالمخاطر مهارات تفاوضية مع المسلمين.

يظهر جليًا أن الوفد الفرنسي كان يتكون من ضابطين ساميين يمثلان مصالح الدوائر الاستعمارية العسكرية والسياسية والاقتصادية، ومن هنا يظهر الفرق الشاسع بين مؤهلات الوفدين، سواء الشخصية أو اللغوية أو التجربة الميدانية، ليتضح أن موازين القوى كانت تميل لصالح الوفد الفرنسي وهو ما يطرح علامة استفهام حول القيمة العلمية والمعرفية وكذا القدرة التفاوضية التي يجب أن يتمتع بها المفاوض المغربي، ومدى قدرته على حماية المصالح الوطنية.

انطلق الوفد الفرنسي من باريس ١٠ يناير ١٨٤٥ في اتجاه وهران وقد كان في استقبالهما حاكمها(La Moricière)[١٢] لدراسة وضعية الحدود المغربية الجزائرية واطلاعهم على دراسة رئيس القسم الطبوغرافي الكومندو (De Martimry)، بالإضافة إلى اطلاعهم على ملفات الأرشيف التركي[١٣] ومقارنتها مع روايات شيوخ القبائل الحدودية الجزائرية.[١٤] وبذلك حمل الوفد المفاوض مشروعًا متكاملاً للحدود المغربية الجزائرية في الوقت الذي انتقل

دورية إلكترونية، مُحكّمة، ربع سنوية
ISSN: 2090 – 0449

فيه (Léon Roche) إلى "وجدة" لملاقاة الوفد المغربي وإقناعه بالانتقال إلى "لالة مغنية" لتوقيع الاتفاقية، وقد استغل "ليون روش" في ذلك معرفته الجيدة باللغة العربية وكذا بالذهنية والنفسية المغربيتين. فاختيار "لالة مغنية" كفضاء للتفاوض له دلالته السياسية وذلك لأن ممثلي المخزن أصبحوا داخل التراب الجزائري وبالتالي فقدان السيطرة على مسار المفاوضات ليصبح توقيع الاتفاقية هو تحصيل حاصل مادام مشروع الحدود مهيأ سلفًا، بالإضافة إلى جهل المفاوض المغربي بالمنطقة، وبطبوغرافيتها، وجهله بحدود المملكة الشريفة من جهة الجنوب والجنوب الشرقي جهلاً تامًا، وكذا جهله بالقصور والأراضي المغربية الواقعة جنوب ثنية الساسي إلى فكيك، أي النقطة التي انتهى عندها خط الحدود، وجنوب منطقة فكيك إلى توات، فلم يكن القصور التي أعطاها للفرنسيين إلا بالاسم دون أن يكون له تصور مفصل عنها.[١٥]

فافتقار الوفد المغربي لآليات التفاوض، وجهله بالمجال المتفاوض حوله أصبح مبعوثو السلطان كريشة في المهب أو كما سماها فوجاس كدمية لا تملك حق الاعتراض على مصيرها،[١٦] فبعد أربعة أيام من المفاوضات استطاع الفرنسيون إقناع حميدة الشجعي توقيع اتفاقية ٨ مارس ١٨٤٥ كما جاءت في المشروع الفرنسي دون أن يتشبث بمضمون التفويض السلطاني، ولم يرفض الاتفاقية التجارية المرفقة معه والتي تنص على حرية تبادل البضائع بين البلدين دون أداء أي رسوم جمركية مع عدم مراجعة المولى عبد الرحمن في الأمر،[١٧] ومستغلة في ذلك جميع الوسائل الشرعية وغير الشرعية بما فيها رشوة ممثل السلطان، وهي ما تعرف في المستندات بـ "سياسة الضبلون"،[١٨] أي رشوة الوزراء والعمال والموظفين المغاربة الكبار فقد نجح (Roche) في شراء ضمير احميدة بن علي الشجعي الذي وقع اتفاقية الحدود لالة مغنية مقابل ٢٥٠٠٠ فرنك حولها له الفرنسيون من هناك إلى طنجة عن طريق بعثتهم الدبلوماسية بها.

ونهج ليون روش السياسة نفسها مع وزراء وموظفين نافذين من أجل حمل السلطان على المصادقة على الاتفاقية وهكذا قبض كل من:

- الوزير محمد بن إدريس ٢٥٩٠٠ فرنك.
- محي بن عبد المالك باشا طنجة ١٨٠٠٠ فرنك.
- بوسلهام بن علي أزطوط باشا العرائش ١٠٣٦٨ فرنك.[١٩]

وهو ما يوضح أن رغبة فرنسا في تأمين احتلالها للجزائر والتطلع نحو المغرب هما المحرك الأساس لهذه المفاوضات، فقد نجحت في انتزاع تزكية المفوضين المغاربة لمشروع فرنسي جاهز من أجل إضفاء طابع المشروعية على اتفاقية يوقعها وفدان مفوضان من طرف دولتيهما. وهي المسألة التي تظهر من خلال رسالة وجهها رئيس الوفد الفرنسي (De la Rue) إلى وزير الحرب عشية توقيع المعاهدة "إن النتيجة المحصل عليها إثر توقيع الاتفاقية جد مهمة، وأتوقع أن تكون أكثر من ذلك عندما تقوم بنشر مضامينها، فهي في الواقع لم تسمح لنا بإقامة حدودنا الغربية مثلما كانت أيام الأتراك، ولكنها الآن أكثر دقة ووضوح، بواسطة اتفاق واضح لم يسبق أن عقد من قبل... باختصار فاتفاقية لالة مغنية فهي معاهدة سلام".

كما أعلن للوزير الفرنسي (Guizot) يوم ٢٢ مارس: "يمكنني الآن أن أبتهج لقد استطعت جعل المفاوضين المغاربة يقبلون شروطنا وذلك بعد أصبحوا تحت رحمة مدافعنا بمغنية، ويوقعوا اتفاق يتعلق بتقسيم أرض المغرب وأكثر من ذلك كله تقسيم السكان المسلمين بين الإمبراطور المسيحي والسلطان الشريف".[٢٠] ويبدو أن (De la Rue) كان فرحًا بما حققه من نصر دبلوماسي، لكن السلطان رفض المصادقة على هذه الاتفاقية معتبرًا أن حميدة بن علي عامل وجدة مع الطالب أحمد الخضر خدعهما نائب عدو الدين فيما كلفناهما به من الوقوف معه على الحدود، وغيرهما على عادته بترهاته وبذل الطمع، حتى أدخل في الحد طرفًا وافرًا من بلاد قبائل إيالتنا السعيدة لناحية بلاد إيالة الجزائر... وغرهما حتى طبع له حميدة على الرسم الذي أتى به... ونحن لم نرض ذلك ولا نوافق على تسليم بلاد قبائل إيالتنا التي كانوا يتصرفون فيها خلفًا عن سلف... وزادوا مع ذلك مجاراته في أمر البيع والشراء بين الإيالتين بما لم نأذن لهم فيه ولم نعرج عليه ولا خير للمسلمين فيه[٢١] فاعلم أننا علمنا الحيف من أول وهلة، فلم نطبع ولا نفعل ذلك في المستقبل إن شاء الله.[٢٢]

غضب المولى عبد الرحمن وخيبة أمله في من فوضه للدفاع عن حقوق المسلمين تستشف من لهجة الخطاب ولغة الرسائل المتبادلة بينه وبين بوسلهام بن على وباقي أعضاء حكومته، وقد عبر الوزير بن إدريس في رسالته إلى بوسلهام على ذلك: "محبنا الأرشد السيد بوسلهام بن علي وبعد، فقد وصلنا كتابك صحبة كتاب سيدنا، وعلمنا ما ذكرت من شدة الأسف الذي اعتراك حين أمعنت النظر في نسخة المحاذة، ووقعت على زاده حميدة من المجاراة في البيع والشراء وغير ذلك قبحه الله، فقد تجرأ على الدين وفتح بابا عظيما على المسلمين... ومثل ما أصابك من ذلك أصابنا لأن هذا الأمر ليس بسهل[٢٣] وعليه فقد رفض السلطان التوقيع على اتفاقية ١٨ مارس الذي وقعه الشجعي لأنه مخالف لأساس المفاوضات التي يحددها الشرط الخامس من اتفاقية طنجة، كما أنها مخالفة لرسم التفويض الذي أعطاه السلطان لحميدة الشجعي: "وحتى في كتاب التفويض ذكرنا فيه أن الحدود تكون على ما كانت عليه أيام دولة الترك، ولم نقصر من الاحتراز والتحري والتقدم بالوصية، ولكن الطمع يعمي ويصم، لكن الذي صدر منه هو أنه وقع بمغنية على الاتفاق الذي أدخل في الحد طرفًا وافرًا من بلاد إيالتنا السعيدة لناحية بلاد الجزائر".

يتضح إذن أن الحد الجديد الذي خطته اتفاقية "لالة مغنية" هو خط مخالف لقاعدة المفاوضات، حيث لم يتم احترامها من قبل فرنسا التي صاغتها بنفسها، ومن ذلك جاء رفض السلطان لإرسال مبعوث مغربي لباريس لإشهار الصلح وتجديد الصداقة بين المغرب

دورية إلكترونية، مُحكّمة، ربع سنوية
ISSN: 2090 – 0449

وفرنسا خشية أن يخدعه الفرنسيون فيبرم معهم أمرًا أو يصادق على شيء، وهذا هو الحامل لسيدي على الامتناع من توجيه الباشدور ليلاً يعقد عقدة سوء على المسلمين لا تحل ويفتح بابًا لا يسد،[٢٤] وغير خاف عليك ما فعله من أخترناه للوقوف على الحدود فكيف بغيره.[٢٥]

لكن فساد الجهاز المخزني وهشاشته البنيوية ساهمت في تغيير السلطان لمواقفه، بعدما تأكدت له أنه لا يمكن إلغاء الاتفاقية بقدر ما يمكنه إجراء بعض التعديلات عليها، وقد اعتمد في هذه المراجعة على قاضي وجدة السيد عبد الله أبهى العارف بالحدود لانتسابه لهذه المنطقة، حيث كانت له معرفة دقيقة بالمجال وهو ما يستشف من الرسائل الملكية أن عبد الله أبهى قدم للسلطان تقاييد تبين بوضوح النقط التي وقعت فيها الزيادة بشكل فادح، وقد بعث السلطان بهذه الملاحظات رفقة رسالة إلى بوسلهام بطنجة لرفعها للبعثة الفرنسية، جاء فيها: "وقد صح عندنا ما وقع من التعدي في بعض الأماكن حسبما تطالعه في التقييدة الواردة عليك من إملاء قاضي وجدة العارف بالحدود، مع أن الحد المنشر ذكره عن الخاص والعام هو تافنة الوادي المعلوم... فطالع الفرنصيص على التقييدة الواردة عليك، فإن رضوا بالحدود على ذلك الوجه أعلمنا نجدد نسخة ونطبع له عليها وإن لم يرض فليقع السكوت على ذلك من الجانبين وتبقى الحدود على شهرتها بما كان بين هذه الإيالة وإيالة الترك والسلام".[٢٦]

لكن فرنسا رفضت هذه التقاييد وتشبثت بالمنطقة الشمالية من الحدود في حين يمكن أن تتساهل في المناطق التي لم يكن نفوذها قد وصل إليها، وهي القصور والمناطق الصحراوية بالهضاب العليا في المقطع الواقع بين ثنية الساسي وفكيك جنوبًا[٢٧] أو الصحراء الواقعة نحو الجنوب الشرقي.

أمام هذا الضغط، قام السلطان بتعديل آخر تمثل في حذف الفصول التي لم يأذن بالكلام فيها، وهي الفصل المتعلق بالتجارة، كما حذف الفصول التي تتكلم عن الحدود في المناطق التي لم يصل إليها النفوذ التركي من قبل، والتي لم يكن قد وصل إليها النفوذ الفرنسي في ذلك الوقت،[٢٨] وهو ما يتأكد من خلال الرسالة السلطانية التي تدل على مقاومة السلطان للمطامع الفرنسية وحرصه على صيانة حقوق بلاده "... وصلنا كتاباك وصحبتهما كتاب الفرنصيص مراجعًا في أمر الحدود واحتجاجه لصحة عملهم ورغبته في تصديقهم... وأن وجهنا على قاضي المسلمين بوجدة حتى يبين ما هو على الصواب، وما وقع فيه الحيف والزيادة... ها نحن جددنا نسخة من النسخة التي طبع عليها حميدة حرفا بحرف، وحذفنا منها الفصول التي لم نأذن في ذكرها ولا الكلام فيها، وهو المجاورة في أمر التجارة وما تعلق بها لطبعه أسفلها ... وزدنا أنا أمضينا ما كان على حدود الترك المعلومة ونرفع الخلاف".[٢٩]

وبذلك يتضح أن السلطان لم يقم بحذف جميع شروط الاتفاقية، لكنه حذف فقط ما وقع فيه الحيف والزيادة لتكون موضع مفاوضات، فأمام الدهاء السياسي والتفوق العسكري الفرنسي، وأمام كذلك تردي الأوضاع الداخلية، وفساد المحيط المخزني كلها عوامل ساهمت في مصادقة السلطان على اتفاقية ١٨ مارس ١٨٤٥ بغموضها وتناقضاتها. فعوض أن تكون هذه الاتفاقية مناسبة لرسم الحدود الشرقية وتنظيم علاقات حسن الجوار بين المغرب وفرنسا، فإن هذه الأخيرة وظفتها كورقة ضغط وابتزاز وفسرت مقتضياتها على نحو يساعد مشروعها القاضي بإحكام السيطرة على الجزائر والتسرب من الشرق نحو الصحراء المغربية باسم نظريات الأمن.[٣٠]

كما طرحت هذه الاتفاقية لأول مرة مسألة الأراضي الصحراوية جنوب فكيك،[٣١] وأجابت على مسألة تقسيم الحدود انطلاقًا من البحر إلى الصحراء، فتسطير الحدود كان ضرورة حتمية وهدف سطرته مديرية الشؤون الخارجية والحاكم العام للجزائر، كما أنها أنهت التعقيدات الدبلوماسية التي نتجت عن عدم تدقيق الحدود المغربية الجزائرية،[٣٢] ومما يضع مشروعية هذه الاتفاقية محل استفهام ويظهر النوايا التوسعية لفرنسا هو ما صرح به (Jean Hess) "إذا استند المغرب لحل مشاكله الحدودية إلى نص المعاهدة، فإننا سوف نستند إلى روحها. وعندما يتحدث المغرب بدوره عن روح المعاهدة ففي هذه الحالة فإن ادعاءاتنا سوف تتغير، حيث سنطالب بالنص وإذا اتفق أن النص والروح ضدنا فستكون القوة هي حجتنا.[٣٣]

وطبقًا لاتفاقية الحدود يتضح أنها اشتملت على ثلاث مناطق:

- **التحديد الأول**: يمتد من مصب وادي كيس في المتوسط إلى ثنية الساسي الواقعة على بعد ١٥٠ كلم نحو الجنوب، وبذلك فقد المغرب في هذا الجزء كل الأراضي الواقعة غربي وادي تافنا، فهذا الجزء من الحدود رغم أنه حدد بدقة، مقنن بالمادة الثالثة من الاتفاقية، ورغم ذلك ففرنسا لم تحترم مقتضيات الاتفاقية، والالتزامات التي ألزمت نفسها بها، إذ أنها أرادت الاستفادة ميدانيا وذلك بأن خسرت من جانب واحد أماكن بعض المراكز والمواقع، وبذلك ضمت أراضي مغربية أخرى إلى دائرة احتلالها، هي أراضي لم تمنحها لها الاتفاقية.

- **التحديد الثاني**: يمتد من ثنية الساسي إلى فكيك جنوبًا وهذا القسم لم تعين حدوده بدقة، وإنما نص فيه على القبائل والقرى التابعة لكلا الطرفين، فالمادتين الرابعة والخامسة لم تعملا أكثر من التأكيد على توزيع القبائل والقصور الداخلة في نفوذ وسيادة كلا الجانبين، كما تحاشى البندان ذكر المعالم الطبوغرافية والتدقيقات الطبونيمية أو وضع العلامات واكتفى فقط بذكر تسمية القبائل والقرى التابعة لكلا الطرفين، مع العلم أن عددًا من تلك القبائل الموجودة بين ثنية الساسي وفكيك أصبحت تابعة للحكم الفرنسي في الجزائر رغم مغربيتها ورسوم ملكية أراضيها.[٣٤] كما أن مصير انتماءها تقرر في غياب أعيانها لما كانوا في فاس خلال احتفالات تعيادت،[٣٥] وأوردت نفس المادة نصًا عامًا مفاده أن الإمبراطورين

دورية إلكترونية .مُحكّمة .ربع سنوية ISSN: 2090 – 0449

يمارسان سيادتهما على رعاياهم في الصحراء، ونصت أيضًا على ما يسمى بحق المطاردة في حق القبائل المغربية وهي بني كيل، حميان الجنوبيين، عمور الصحراء وأولاد الشيخ الغرابة.

بينما القبائل التابعة للجزائر هي أولاد سيدي الشيخ الشراكة جميع حميان باستثناء حميان التابعين للمغرب، في حين وزعت القصور كما يلي: إيش وفكيك أصبحت تحت السيادة المغربية، أما التابعة للجزائر هي عين الصفراء، الصفيصيفة، أسلا، تيوت، شلالة، الأبيض، وبوسمغون، هذا التقسيم كان وراء جميع الحوادث التي عرفتها المنطقة، فتأججت مقاومة القبائل المتمسكة بوطنيتها وهويتها القوية في تعاملها مع جيرانها الأقل قوة لاقتطاع مزيد من الأراضي لصالحها.[٣٦] وبذلك يتضح أن فرنسا اعتمدت على أنماط العيش في منطقة الواحات الصحراوية، وقدمت حدودًا وهمية لا ترتكز على أساس جغرافي، وإنما تستمد من تقسيم مجموعات قبلية تنتمي لأصول واحدة وتعيش على الانتجاع والترحال.

- **التحديد الثالث**: عالج المناطق الموجودة جنوب فكيك هذا القسم من الحدود لم يعرف أي تحديد علمي، نظرًا لأن المنطقة صحراوية لا ماء فيها وغير مسكونة، فهي عبارة عن مرعى لرعايا الدولتين، وبالتالي فالترحال يفرض تحرك الرعاة شرقًا وغربًا بكل حرية بحثًا عن المراعي. إن عدم تحديد هذه المنطقة استغلته فرنسا فيما بعد للتوغل في الصحراء المغربية، فقد صرح (Delcassé) فيما بعد: "أن إقامة حدود يجب أن يقام كليًا، ولدينا كل الامتيازات للتوغل في أقصى الجنوب، فاتفاقية ١٨٤٥ قد خلفت ظروفًا جد ملائمة".[٣٧]

وهكذا؛ يتضح أن الحدود المغربية الجزائرية هي من صنع استعماري بالدرجة الأولى، حيث تعكس هذه الاتفاقيات انتصار المفهوم الغربي لمفهوم الحدود على المفهوم المخزني التقليدي التي كان ينهي حدود المملكة الشريفة عند نهاية مجال البيعة والولاء للسلطان. (يُنظر الخريطة رقم/١/ المساحات المقتطعة من التراب المغربي بموجب اتفاقية لالة مغنية)

ثانيًا: فرنسا وسياسة الاختراق السلمي

١/٢- بروتوكولي ١٩٠١ و١٩٠٢ وآثارهما:

أ- بروتوكول ٢٠ يوليو ١٩٠١:

إن الاحتلال الترابي الذي حققته فرنسا عن طريق القوة منذ ١٩٠٠ في الواحات الصحراوية، كورارة وتوات وتيدكلت، لا يشكل إلا حلقة ضمن سلسلة متعددة الأطراف[٣٨] ومتفاعلة فيما بينها، لأن مسألة الحدود كل لا يتجزأ، فبسيطرة الجيوش الفرنسية على حوض الزوزفانة، والساورة وواحات الجنوب وجدت أمامها مقاومة عنيفة من قبل ساكنة هذه القبائل الرافضة لهذا العنصر الغريب عن الكيان المغربي، وهو ما انعكس على منطقة الحدود التي أصبح الوضع بها متأججًا وقابلاً للانفجار في أية لحظة،[٣٩] لذلك وجهت فرنسا إنذارًا قوي اللهجة إلى السلطان عبر العزيز ٨ مارس ١٩٠١ جاء فيه "أن الحكومة الفرنسية تلفت مرة أخرى انتباه جلالة السلطان أنه لا مطمع لها في الأراضي المعترف بأنها مغربية حسب معاهدة ١٨٤٥ وأن نزاهة رغبتها قد ظهرت بشكل واضح وهي تأمل أن يستطيع عمل كل ما هو ضروري لمناهضة المعتدين".[٤٠]

لهذا توجهت سفارة إلى باريس برئاسة عبد الكريم بنسليمان وتكون الوفد المفاوض لدى الحكومة الفرنسية من بناصر غنام، ومحمد الجباص كاتب الدولة في وزارة الخارجية، ومحمد الكعب مترجم القنصل الفرنسي في طنجة، ومترجم السفارة قدور بن غرنيط،[٤١] وكانت مهمة التفاوض حول إعادة رسم الحدود بين البلدين التي ظلت غامضة ومعلقة منذ ١٨٤٥. وقد هدفت هذه الزيارة إلى الحد من تجاوزات الحكومة الفرنسية وتطبيع العلاقات المغربية الفرنسية، وتفادي كل ما من شأنه أن يأزم العلاقات بعدما أصبح المخزن مقتنعًا بعجزه عن مواجهة فرنسا بالقوة في حالة وقوع أزمة بمنطقة الحدود، وقد قام الوزير المفوض الفرنسي بطنجة بدور حاسم لإقناع المخزن بأهمية هذه السفارة لكن مصيرها كان كمصير البعثة الأولى مما ساهم في إضعاف المغرب، فقد تمكن وزير خارجية فرنسا (Delcassé) من إقناع بن سليمان بقبول بروتوكول ١٩٠١ الذي ينظم العلاقات بين الطرفين في الحدود المغربية، وهو اتفاق كرس في الحقيقة الهيمنة الفرنسية على واحات الجنوب الشرقي المغربي، وعلى مناطق شاسعة بالحدود، والأدهى من ذلك أنه شرعن وقنن هذه الهيمنة.

يتميز بروتوكول ٢٠ يوليوز ١٩٠١ بنصه أولاً على أن من بين دواعي توقيعه تقوية روابط الصداقة وتنمية العلاقات الحسنة والمتبادلة متخذين كأساس احترام وحدة الإمبراطورية الشريفة، وثانيًا تحسين علاقات حسن الجوار بجميع الترتيبات الخاصة التي يتطلبها الجوار وقالت بإعادة التأكيد على سريان اتفاقية "لالة مغنية" سنة ١٨٤٥. فالاتفاق من جهة يمكن اعتباره اتفاق حدود، ذلك أنه لم يأت بأي جديد لاتفاقية ١٨٤٥ (المادة الأولى)، بل أورد عدد من البنود والشروط المتعلقة بإقامة مراكز الحراسة والجمارك والمبادلات التجارية والتحركات البشرية.[٤٢] غير أن هذا لم يكن الغرض منه تطبيق مبادئ معاهدة ١٨٤٥ في الحدود الجنوبية، ووضع حد لتجاوزات الجيوش الفرنسية للتراب المغربي، وإيقاف الهجمات المتبادلة بين قبائل الحدود المغربية الجزائرية، بل هو أداة لفتح بوابة جديدة يتسرب منها الفرنسيون إلى عمق الجنوب.

وبتحليل البنود التسعة[٤٣] لهذا الاتفاق يتضح جليًا أن فرنسا استطاعت أن تشرعن وجودها بالواحات المغربية، الأكثر من ذلك أن تضمن اعتراف السلطان بها، فقد هدف الفرنسيون إلى جر المخزن إلى المصادقة على وضعية سبق لهم أن خلقوها بقوة السلاح أدت إلى احتلال المنطقة التي يمر فيها وادي الزوزفانة انطلاقًا من الأبواب الجنوبية الغربية لفكيك إلى واحات توات، ولم يكن ينقصهم لتثبيت استقرارهم فيها وسط ساكنة تتميز باجتنابية واضحة، فاهتم الاتفاق بناحية الجنوب من منطقة الحدود الشرقية فقط ولم يهتم بتسوية ما تبقى من تعيين الحدود ابتداء

دورية إلكترونية، مُحكّمة، ربع سنوية ISSN: 2090 – 0449

من ثنية الساسي، رغم ما ورد في ديباجته، بأنه تتميمًا بكيفية إجراء العمل في الشروط المعقودة بين الدولتين المذكورتين سنة ١٨٤٥، كما خولت المادة الثانية للمخزن إقامة مراكز للحراسة والجمارك في أقصى أقاليم القبائل التابعة للمغرب من المكان المعروف باسم "ثنية الساسي" حتى قصر إيش وإقليم فكيك.[٤٤] في حين خصص البند الثالث لسكان قصور فكيك وقبيلة عمور الصحراء بالتصرف فيما كان لهم من غروس، ومياه، ومزارع، ومراعي وراء السكة الحديدية من ناحية الشرق، كما كانوا عليه في السابق. فخط السكة الحديدية أصبح بمثابة خط حدودي، فكل ما يحوزه من أراضي شرقه وجنوبه الغربي الذي كان ضمن أراضي القصور الفكيكية، وقبائل عمور أصبح بموجب هذا الاتفاق تابعًا للإيالة الجزائرية وليس لملاكها الأصليين الأحق بالاستغلال.[٤٥]

وقد سمحت المادة الرابعة لفرنسا بإقامة مراكز الحراسة والديوانة في الجنوب في المنطقة الممتدة من الخط المجاور لجنان الدار مرورًا بالواجهة الشرقية لجبل بشار في اتجاه وادي كير وفي كل المنطقة الممتدة من واد كير إلى وادي الزوزفانة، وهي مجال تحرك ذوي منيع وأولاد جرير اللذان يشكلان العقبة الأساسية في وجه التوسع الفرنسي في المنطقة.[٤٦] لذلك يجب تحديدها بسرعة،[٤٧] لهذا تطرق الفصل الخامس لوضعية هذين القبيلتين، وإعطائهما حق الاختيار بين السلطة المخزن وسلطة الحكومة الفرنسية، فأفراد القبيلتين الذين يختارون سلطة فرنسا سيبقون في الأقاليم والأراضي التي يسكنونها، أما الذين يختارون الانضواء تحت السيادة المغربية فسينقلون إلى مكان آخر من المغرب لكن مع احتفاظهم بممتلكاتهم أو بيعها إذا أرادوا. أما القبائل الأخرى غير القبيلتين المذكورتين فسيبقون تحت سلطة المخزن المغربي،[٤٨] أما قصور القنادسة، وبشار، ووكدة، التي تضم في بعض أطرافها الرحل، فهم أيضًا مجبرين على اختيار السلطة التي سيخضعون لها.[٤٩]

تكمن خطورة هذا البروتوكول في كونه يمثل اعترافًا رسميًا من المخزن بإخراج جزء من أراضيه وإلحاقها بالسلطة الفرنسية مباشرةً مما أحدث صدمة نفسية لدى سكان القصور، إذ وجدوا أنفسهم تحت السيادة المغربية بينما مراعيهم ضمن مجال السيادة الفرنسية كجنين بورزق ودرمل بني ونيف، وجنان الدار. يبقى على أولاد جرير وذوي منيع الاختيار بين السيادتين، وهؤلاء لهم ملكيات زراعية واحات بشار واكدة، وبوكايس، وموغل الأحمر، كلها أصبحت تابعة للجزائر بموجب اتفاق ١٩٠١. وقد بدأ الفرنسيون في تكريس وجودهم داخل المجال المحتل طبقًا لاتفاق ١٩٠١ بالوسائل العلمية السلمية، ومن أبرز تجلياتها الإسراع في تنفيذ مد خطوط السكة الحديدية، وإحداث تنظيم إداري يلائم طبيعة الوضع القائم. فقد أنشأ مركز إداري للقيادة العسكرية بجوار بشار وتحول إلى دائرة تشرف على شؤون القصور المجاورة: واكدة، وبوكايس بالقنادسة، وعلى قبيلتي أولاد جرير وذوي منيع.[٥٠]

ب- بروتوكول ٢٠ أبريل ١٩٠٢:

من أجل تطبيق هذا الاتفاق، وبلورة مقرراته على أرض الواقع تم تعيين لجنة مغربية برئاسة محمد الجباص، انطلقت من الجزائر العاصمة في ١٩ يناير ١٩٠٢ لتصل إلى عين الصفراء في ٢١ يناير، حيث تنتظرها اللجنة الفرنسية برئاسة الجنرال (Cauchemez) برفقة ضباطه،[٥١] ثم اتجهت اللجنة الثنائية إلى كل من فكيك، وبشار، والقنادسة، للالتقاء بأعيان سكان هذا الشريط المعنيين بالاتفاق، وقراءة بنوده عليهم بل وإقناعهم بقبوله وإرساء قواعد تطبيقه في الميدان،[٥٢] وقد تلقى (Cauchemez) تعليماته من (Revoil) الحاكم العام للجزائر، بأن يبقى يقظًا، ويمنع أي اتصال بين القبائل والوفد المغربي ويرفض أية وصاية من المخزن على هذه القبائل. وبالتالي تجنب أي حدث عن هوية هذه القبائل وعن ملكية الأراضي،[٥٣] وبذلك كانت مهمة اللجنة في المخيال الفرنسي هي تثبيت السيادة الفرنسية على هذه القبائل. ويبدو أن مهام البعثة كانت معدة سلفًا من طرف (Revoil)، بحيث اهتمت بثلاث مسائل رئيسية وهي:

- مسألة فكيك وتعيين مفوض للشرطة قادر على إقامة الأمن.
- حل قضية بوعمامة.
- تحديد مجال ذوي منيع وأولاد جرير واختيار مراكز المراقبة.[٥٤]

يتكون اتفاق ١٩٠٢ من عشرة بنود[٥٥] يمكن تقسيمها إلى قسمين رئيسيين: الأول سياسي، والثاني اقتصادي وهو المهم،[٥٦] فالجزء السياسي يؤكد مرة أخرى كما في البروتوكول السابق بشكل واضح وجلي على حقوق فرنسا بتوات. وقد نصت المادة الأولى أن الحكومة المغربية يجب أن تبسط سيطرتها على الإقليم المغربي الممتد من مصب نهر كيس وثنية الساسي حتى فكيك مع التزام فرنسا بتقديم المعونة في حالة الضرورة لتحقيق ذلك، وقد نصت الفقرة الثانية من نفس المادة على الحكومة الفرنسية أن تبسط سيطرتها وتنشر الأمن في مناطق الصحراء، والتزمت الحكومة المغربية من جانبها بمساعدتها لتحقيق ذلك الهدف.[٥٧] ولاستغلال نفوذ الحكومتين، فقد تقرر إنشاء أسواق في المناطق الحدودية، وكذا مراكز لاستخلاص حقوق الدولة حسب مقتضيات المادتين الثانية والثالثة.

وحددت المادة الرابعة الأماكن التي يمكن إحداث مراكز للجمارك بها ما بين عجرود في الشمال وثنية الساسي في الجنوب بالنسبة لكل دولة. أما المادة الخامسة فتتعلق بتفصيلات وضع نظام جمركي، غير أن هذه المادة نفسها ما هي إلا تمهيد للمادة السادسة التي عدلت المادة الرابعة من بروتوكول ١٩٠١، حيث حصرت إقامة مراكز الحراسة في منطقة فجيج.

واهتمت المادة الثامنة بتوضيح التفصيلات المتعلقة بهذه المراكز،[٥٨] كما نصت المادة التاسعة على تعيين خليفة لعامل فكيك يمثل الحكومة المغربية في أحد القصور الثلاث القنادسة،

دورية إلكترونية .مُحكّمة .ربع سنوية ISSN: 2090 – 0449

بشار، وواكدة ويكون مكلفًا بمساعدة السلطات الجزائرية ضد العناصر الثائرة التي تلجأ للقصور وبذلك، فالشرط الأول، والسادس، والسابع، والثامن، والتاسع، والعاشر، تقتضي كلها طبيعة الإجراءات التي يجب أن تتخذ لإقرار الأمن على طول الحدود من عجرود إلى فكيك وعن توزيع مراكز الحراسة والعسس والتعاون بينهما على تحقيق ذلك. في حين تؤكد الفصول الثاني والثالث، والرابع، والخامس عن إقامة الأسواق ومراكز جمع الضرائب والنظام الجبائي،[٥٩] فإقامة تعاون دائم بين القوات العسكرية للبلدين ستسمح بإشاعة الأمن في المنطقة، وشرطة الحدود ستسمح لفرنسا أن تصبح شيئًا فشيئًا سيدة هذا المجال الحدودي إلى ملوية، وادي كير اقتصاديًا وسياسيًا[٦٠] فأهمية البروتوكول تكمن في إنقاذ الحياة المحلية وموازنة المبادلات التجارية فيما بقيت مسألة الجمارك غير محددة نظرًا لغياب مراكز جنوب ثنية الساسي.[٦١]

ج- المواد المكملة لاتفاق ١٩٠٢:

جاء في ديباجة اتفاق ١٩٠٢ ما مضمونه أن ليس هناك أي تغيير للنظام الخاص القائم بين البلدين عن طريق البر بين المغرب والجزائر، ولكن بسبب ظروف الجوار البرية خاصةً الموجودة بين البلدين تم الاتفاق على هذه المقتضيات الجديدة، وتهم من الجانب المغربي حق المخزن بفرض "حقوق الخروج" وحقوق المرور. أما في الجانب الفرنسي فقد سمح لفرنسا بتطبيق ما أسمته حقوق الإحصاء والضريبة الصحية (المادة ١)، كما تم النص على إمكانية إنشاء ضريبة على الأسواق المشتركة، كذلك شروط الواجبات على الأسواق المشتركة المشار إليها في المادة الثالثة من بروتوكول ٢٠ أبريل ١٩٠٢ وسيكون لكل حكومة الحق في وضع الحقوق التي تراها مناسبة دون أن تزيد هاته الحقوق على التي تقررت في المادة (٢) و(٣)، وتعرضت المواد من (٤) إلى (٨) إلى طريقة استخلاص الضرائب، وإقامة مكاتب لهذا الغرض يقوم بها موظفان يسجلان في سجل خاص، كما أن الأداء يكون إما بالعملة الفرنسية أو الحسنية، مع الإشارة إلى قيمة مبادلة هاتين العملتين. فيما قضت المادة التاسعة بإمكانية زيادة مراكز الحراسة من قبل الحكومتين المنصوص عليها في المادة السابعة من بروتوكول ١٩٠٢ تبعًا للظروف وعليها أن تباشر حراسة يقظة.

وبذلك نجحت فرنسا بالوسائل الدبلوماسية فيما فشلت فيه عن طريق القوة، إذ تمكنت من اختراق المغرب، ذلك أن تأكيدها على إقامة الأمن بإقامة سلسلة من مراكز الحراسة في الحدود التي اصطنعتها فرنسا لضبط تحركات القبائل المقاومة، إذ خولت هاتين الاتفاقيتين صلاحيات واسعة لفرنسا لتعقب القبائل، وكرست فصل واحات توات والصحاري الشرقية عن سلطة المخزن وعن السيادة المغربية.[٦٢] كما منح ذلك لفرنسا ورقة رابحة في مجال السياسة الدولية والتنافس على المغرب، فبتوقيع الاتفاقين أخذت فرنسا تلوح في المحافل الدولية بمصلحتها الخاصة في المغرب عن طريق الجوار، تلك المصلحة التي اعترف لها بها المغرب نفسه، لكن نظرًا لخطورة الاتفاقين الذين هدفا إلى الحصول على مساعدة المخزن لتسهيل المبادلات عبر الحدود لفائدة فرنسيي الجزائر، وبالتالي تسهيل التوغل الفرنسي من الشرق، فإن المخزن لم يطبق ما جاء فيهما حتى اضطرته فرنسا لذلك عقب احتلال وجدة ١٩٠٧.

ثالثا: وضعية الحدود المغربية خلال فترة الحماية

عرفت فترة الحماية الفرنسية في المغرب تدشين منعطفات جديدة وفق إحداثيات جيوستراتيجية إقليمية وقارية وكذا دولية، فقد خضعت منطقة الحدود المغربية الجزائرية تغيرات جوهرية تماشيًا مع السياسة التوسعية المتعددة الأبعاد، والمحددة الخطوات، هدفها عزل الفعل الاستعماري الإسباني في المناطق المحددة سابقًا باتفاقية ٢٧ نونبر ١٩١٢ وبسط سيطرتها على الإقليم، كما عمدت فرنسا إلى تجميع الأراضي المغربية داخل ما أطلقت عليه إقليم التخوم المغربية الجزائرية ووضعته تحت إدارة قيادة عسكرية، منفصلة عن مقاطعة وهران وعن المناطق الجنوبية وأسندت إدارتها بصفة عامة إلى مفوض سامي للحكومة الفرنسية مقر إقامته في وجدة ويدير مباشرة الحدود المدنية والعسكرية بمساعدة قائد قوات الاحتلال المقيم كذلك في وجدة. فتحقيق التفوق الفرنسي في المغرب يظهر أن الهدف البعيد هو إعطاء الجزائر حدودها العملية،[٦٣] إلا أن الجزء الأكبر من هذه الأراضي ضمته فرنسا فيما بعد من الناحية السياسية إلى الجزائر، وعملت على فرض حدود من جانب واحد، من خلال خط فارنيي،[٦٤] الذي كان الهدف منه هو إبراز الحدود الإدارية التابعة لكل من الحاكم العام الفرنسي في الجزائر، والمقيم العام في المغرب.

ومما يؤكد ذلك أن فرنسا نفسها لم تكن تعتبر ملتزمة من الناحية الدبلوماسية بهذه الحدود، فالمراسيم الوزارية المتتابعة، وخاصةً منها الصادرة في ١٠ أبريل ١٩٣٤ تشير صراحة إلى عدم ترتب أية آثار لهذه الخطوط الإدارية على الحدود المغربية الجزائرية، ذلك أن هذه الأخيرة ستبقى على حالتها. فقد أعلن فارنيي (Varniet) أنه إذا أريد ممارسة إدارية جيدة: في الضفة اليمنى لوادي كير التي أسندتها البروتوكولات السابقة إلى المغرب، فيجب أن تخضع لإدارة واحدة. فقد تمسكت مقاطعة عين الصفراء بترك فكيك وبني كيل، في حين طالب المغرب بدوره بقرطاسة والضفة اليمنى لوادي كير، وانتهت المفاوضات بإرجاع فكيك وبني كيل إلى المغرب مع احتفاظ الجزائر بقرطاسة، ومن المقترحات التي وجهها فارنيي إلى رؤساءه أنه وضع في حسابه ميدان رعي القبائل لتسطير حدود فاصلة، أنه خط يمر وسط مجال السيادة غير المحددة سابقًا، وهو ما زاد من غموض الوضع حول مجال السيادة المغربية إلى ميدان إبهام وغموض رغم وضوحها.[٦٥]

وعليه فخط فارنيي يمر من ثنية الساسي إلى منكوب، برازية، منخفض واد بولرجم، ومنخفض وادي خلخال، وهذه النقط المائية احتفظت بها القبائل الجزائرية[٦٦] وجبل دوغ، وجبل ركايز، ووادي

دورية إلكترونية، مُحكّمة، ربع سنوية
ISSN: 2090 – 0449

مرغدة، ووادي العرجاء، وإيش ثم فكيك التي احتفظت بمغربيتها ومن فكيك تم اقتراح تمديد هذا الخط لصالح الجزائر يمر من جبل تاغلة، جبل مليلياس، جبل كروز، جبل مهيرز، جبل ناحتي، جبل زلمو، متبعا واد زلمو إلى غاية التقاءه بوادي كير لينعطف في اتجاه الغرب إلى غاية ثنية تحرياطن.[٦٧]

هذا التحديد لا يمثل على الخرائط كحدود دولية، ولا يعتمد على أي تصريح رسمي، بل أقيم تعسفًا وبدون مصادقة الحكومة المغربية، أما الحكومة الفرنسية فقد وجدت هذا الخط ملاءم بحيث يتطابق مع توزيع القبائل الناتج عن الاتفاق المبرم بين الحكومة الجزائرية ونظيرتها المغربية، وكذلك مع محضر تنفيذ الاتفاق في ٢٥ أبريل ١٩١٩، فهذه التسويات الإدارية ما هي إلا تطبيق لبروتوكول ٢٠ يونيو 1901.[٦٨] فبمقتضى هذا المشروع أصبحت كل المناطق الواقعة غرب وشمال الخط مناطق مغربية فكيك، إيش، بركنت في حين أن المناطق الواقعة شرقه وجنوبه تلزازة، بشار، القنادسة فهي جزائرية،[٦٩] وهو ما يظهر أن فرنسا لم تلتزم بروح المعاهدات الموقعة مع المغرب بل عملت على احتلال مناطق واسعة كانت تحت حكم المخزن المغربي من سنة ١٩٠٢ إلى ما بعد ١٩٣٤ كما صاحبت التوسع العسكري بتنظيم إداري عن طريق إصدار مجموعة من المراسيم والقرارات التنظيمية التي غالبًا ما عدلت تبعًا لتقدم قوى الاحتلال ومجريات الأحداث السياسية، هدفها الأساس تقطيع المناطق الجنوبية المغربية، نذكر منها:

- **مرسوم ٩ دجنبر ١٩١١** الذي يركز على اتفاق وزارة الدفاع ووزارة الخارجية الفرنسيتين، ويتعلق بكيفية التعامل بين المفوض السامي للحكومة الفرنسية والجنرال قائد قوات الاحتلال في التخوم المغربية ويتلقى تعليماته من المفوضية الفرنسية بالمغرب والتي يؤديها الجنرال قائد القوات، خاصة السياسة التي يجب إتباعها في منطقة الحدود ويتلقى هذا الجنرال كل التعليمات من المفوض السامي إلا في الظروف التي تتطلب تدخلاً استعجاليًا كالعمليات العسكرية.

وتلا هذا القرار سيل من القرارات الخاصة بأوضاع الحدود، فنص قرار ٢٦ ماي ١٩١٤ على توسيع منطقة العمليات من بشار إلى الضفة الشرقية من الحمادة وهي الهضبة الفاصلة بين حوضي كير وزيز. في حين رخص المرسوم الصادر عن رئيس الدولة الفرنسية كقائد القوات العسكرية الفرنسية حق التصرف في كل وقت وأن يضع تحت مسؤوليته كل المقاييس اللازمة لتجنب أي هجوم، وعندما تدعو الضرورة إلى خلق منطقة عمليات ستحدد هذه المنطقة من قبل الحكومة الفرنسية باقتراح من المفوض المقيم العام بعد الأخذ برأي القائد الأعلى،[٧٠] وبمقتضى هذه الوضعية أصبح المغرب مقسمًا إلى أربعة مناطق مدنية، وأربعة مناطق عسكرية هي: تازة، فاس، مكناس، مراكش.

- أما **المرسوم الفرنسي ليوم ٣ فبراير ١٩٣٠** والذي يشير إلى هجمات العصابات التي تكونت وظهرت بين ١٩٢٨ و١٩٢٩ في الحدود الجزائرية المغربية،[٧١] هذا المرسوم نص على تجميع الصلاحيات في يد قائد واحد للقيام بالعمليات الضرورية كما أن التنظيم الجديد سيكون مؤقتا ومحدودا حتى يتسنى فرض النظام بطريقة دائمة في منطقة التخوم المغربية الجزائرية، وبهذا اعترفت الحكومة الفرنسية للدولة السلطانية بسيادتها على الدوائر التي يحددها المقيم العام. أما الجزائر فتضم دائرة عين الصفراء العسكرية، مركز بني ونيف، دائرة كلومب بشار وملحقة الساورة.[٧٢]

إلا أن هذا المرسوم سيلغى وسيعوض بمرسوم آخر صادر في ٥ غشت ١٩٣٣ الذي يحدد حكم التخوم المغربية الجزائرية كما يلي: "تعطى للمغرب دوائر عين الصفراء العسكرية وملحقة الساورة وجزء من ملحق توات الواقع غرب خط مداكم شناشن، كما يوضح البند الرابع من هذا المرسوم أن الحاكم العام لإفريقيا الغربية الفرنسية يضع مؤقتا رهن إشارة قائد قوات الحدود الجزائرية المغربية كل مناطق هذه المستعمرة الواقعة شمال خط عرض ٢٥ درجة شمالاً. وبإقامة هذا الخط إلى أقصى المغرب من منطقة وادي نون وجبل باني ومنطقة كتاوا محاميد،[٧٣] حيث أكدت الحكومة الفرنسية على هذا بإعطاء تعليماتها يوم ٥ أبريل ١٩٣٤ التي توضح أن هذا التنظيم الإقليمي لن يعدل أبدًا الحدود بين المغرب والجزائر وإفريقيا الغربية الفرنسية حسب تحديدها في معاهدة نيامي[٧٤] والتي لم تعط أي حكم بحصر الحدود الجزائرية المغربية.

- أما قرار ٨ أبريل ١٩٣٤ فيلغي المنطقة العسكرية بالحدود في حين أنشأ مركز تافيلالت بقرار ١٨ ماي ١٩٣٤، ويمثل دوائر الريش آيت مرغاد أرفود وبوذنيب،[٧٥] وتم إصدار قرار ثان تكونت بموجبه قيادة عسكرية في التخوم الجزائرية المغربية مقرها بتزنيت، ويشمل فيما يخص المغرب إقليم درعة الذي يحتوي على مكاتب الشؤون الأهلية لكل من كلمين، أقا، طاطا، فم زكيد، كتاوا، تاوز، وقد تم ربط هذا الأخير صوب الشرق مع مركز تلبابا الجزائري.[٧٦]

تؤكد مجموع هذه المراسيم أن منطقة الحدود المغربية كانت حقل تجارب، ومجال احتلال بجميع الوسائل، وقد صاحب عملية "التهدئة" في الجنوب المغربي تنظيمات إدارية وسياسية بغية إقامة أمن دائم في المنطقة، لكنها تعكس في نفس الوقت الصراعات الداخلية التي كان يعرفها المتروبول بين السلطات الفرنسية في الجزائر وسلطات الحماية في الرباط، والملاحظ هو أن هذه المراسيم

دورية إلكترونية، مُحكّمة، ربع سنوية
ISSN: 2090 – 0449

لم تذكر منطقة تندوف، كما تم إلحاق مجال درعة بقيادة أكادير، فالمشكل المطروح بالنسبة لفرنسا في الصحراء الشرقية هو عدم التواجد الفعلي في هذا المجال الشاسع، حيث لم تستطع الفيالق الفرنسية السيطرة عليها نظرًا لعدة عوامل لا يمكن تجاوزها أو إلغاؤها، منها سهولة اختراق هذا المجال من طرف قوافل الرحل، فالصحراء وموريتانيا ما بين وادي درعة والسنغال هي منطقة آهلة بالقبائل الرحل التي حافظت بقوة على عادتها "الاجتنابية"، فهم محاربون أشداء، مدفوعين بتعصب ديني لا يزعزع لذلك فتدخل فرنسا في المنطقة سيعيد التوازن للمجتمع الصحراوي.[٧٧] (انظر: الخريطة رقم /٢/)

فعند الانتهاء من عملية الأطلس الكبير، ستصبح تهدئة المغرب مسألة صحراوية خالصة، فالمناطق الصحراوية التي لم يتم احتوائها بعد، هي الكامنة وراء حدود ريودي أورو، داخل هذه المنطقة تجد السمارة المدينة الصوفية حيث التعصب الديني يمنع اختراق القوات الأوربية لهذه المناطق.[٧٨] في هذه الظروف كتب الجنرال Giraud قائد جهة الحدود المغربية الجزائرية لوزير الحربية الفرنسية بأن الحدث المركزي الذي يسيطر على هذه الفترة هو احتلال القوات الفرنسية لخط غريس بين تاديغوست وتورك، هذا التقدم فتح الطريق أمام زيز، وخضوع قبيلة منكر، كما نجحت القوات الفرنسية في ربط علاقات مع سكان فركلة، وهو ما ساهم في احتلال بعض القصور دون عناء خاصة قصر ملاب، إيكلي، ومروتشة كما تمكنت من محاصرة آيت سغروشن.[٧٩]

ففي مارس ١٩٣٤ تمت "تهدئة" آخر منطقة في المجال الواقع جنوب أكادير بين المحيط الأطلسي وحدود ريودي أورو وحوض وادي درعة، بذلك تمت تهدئة ما سماه ليوطي "بالمغرب النافع" بكامله، لتضمن فرنسا استمرارية الأمن والسلام على طول الحدود المغربية الجزائرية، "فتهدئة" المنطقة التي تبعد بحوالي ٥٠٠ كلم جنوب الدار البيضاء تضم الجزء الشرقي من الأطلس الصغير والسهل الذي يخترقه وادي درعة في الحوض السفلى الذي هو الحد الفاصل بين المغرب الفرنسي والصحراء باستثناء منطقة إيفني التي لا تتعدى مساحتها ٦٠ كلم طولاً و٢٥ كلم عرضًا، وكانت النتيجة الأولى لهذه الأحداث هي الاحتلال الفعلي لإيفني من طرف القوات الإسبانية التي لم تمارس سلطاتها على الإقليم رغم الصلاحيات المخولة لها بموجب معاهدة تطوان ١٨٦٠.[٨٠] كما سمحت تهدئة المغرب الجنوبي باحتلال تندوف وإقامة رابط بين المغرب وموريتانيا بعدما تخلصت القوات الفرنسية من التهديد المزدوج لقبائل الساقية الحمراء وحوض وادي درعة. وإقامة شبكة مراكز على حدود ريودي أورو وخاصةً مركز (Kordia d'Idjijl) الذي يرهب الرحل، كما حاولت فرنسا إقامة وحدة متنقلة بين عقا وتندوف لكنها اصطدمت بجيومورفلوجية صعبة الاختراق، حيث المنحدر بجانب الحمادة يمتد إلى غاية درعة.[٨١]

أمام هذه الوضعية قرر الجنرال (Giraud) اختراق المتروبول الصحراوي القديم من جهتي الشمال والغرب في الوقت الذي تحركت فيه كتيبة خفيفة بقيادة الكولونيل (Chardon) من واد درعة للسيطرة على المسافة الفاصلة بين مركلت وتندوف وهي ١٠٠ كلم، لتنطلق من هناك القوافل في اتجاه موريتانيا بهدف ربط المستعمرتين نظرا للأهمية العسكرية والاقتصادية التي تمثلها تندوف.[٨٢] وبذلك تم الاقتطاع الممنهج للجنوب المغربي، فقد سجلت سنة ١٩٣٤ إتمام تجزئة الجنوب المغربي وإلحاق هذه المناطق بالتراب الجزائري، رغم ما كان يربط هذه القبائل من روابط قانونية وثيقة بالسلاطين المغاربة، كتعيينات القواد والقضاة لتمثيلهم أمام سكان المنطقة، فالسيادة المغربية معترف بها من قبل المعاهدات الدولية[٨٣] كالاتفاق الفرنسي الإسباني لتحديد مناطق نفوذهما في المغرب، فقد أقر انتماء تندوف إلى الإمبراطورية الشريفة خاصةً البند الثالث.

كما أكد ملحق الاتفاق الفرنسي الألماني ١٤ نوفمبر ١٩١١ حول تحديد الحدود المغربية الجزائرية نص على أن المغرب يشمل الجزء من الشمال الإفريقي الممتد ما بين الجزائر وإفريقيا الغربية الفرنسية والمستعمرة الإسبانية ريودي أورو.[٨٤] لهذا فاحتلال تندوف تبعه تنظيم الحدود المغربية الجزائرية حيث اقترح الكولونيل (TRINQUET) الذي شارك في تهدئة الجنوب المغربي، حدودًا تفصل صلاحيات القوات الفرنسية بالمغرب والجزائر ينطلق هذا الخط من جنوب فكيك ويمتد إلى غاية ريودي أورو مارا بمحاذاة حمادة درعة. ولكن هذا الخط لم يحتفظ به نظرًا لأن التعديل الوزاري لسنة ١٠ أبريل ١٩٣٤ أدرك أن إعادة تنظيم الحدود المغربية الجزائرية لن تحل مسألة التحديد النهائي لهذه الحدود.[٨٥]

لذلك تداولت فكرة مد السيطرة العسكرية الفرنسية من أكادير إلى تندوف ومن تلبالة إلى أطار باتباع الطريق التي تنطلق من أكادير إلى سان لويس بالسينغال مع إدخال وادي الذهب والساقية الحمراء في هذا المجال، ومنذ ١٩٤٠ أصبحت تندوف تابعة لدائرة جبل باني. وابتداءً من ١٩٤٧ وبعد الخطاب الذي ألقاه السلطان محمد الخامس في طنجة، ضمت سلطات الاحتلال في لإفريقيا الشمالية مدينة تندوف نهائيًا إلى إدارة وهران في الجزائر، وكانت فرنسا خلال الحقبة التي تلت الحرب العالمية الثانية قد بدأت في اكتشاف آبار بترول جديدة في الصحراء الجزائرية، وشرعت في استغلال معدن الحديد في موريتانيا، وكانت هذه الثروات سببًا في تزايد الأطماع الفرنسية، واكتشفت سنة ١٩٥٢ كميات كبيرة من معدن الحديد في كارة جبيلات الواقعة على بعد ١٣٠ كلم جنوب شرق تندوف، كما اكتشفت في محيطها داخل نطاق يتراوح ما بين ١٠٠ و٢٠٠ كلم معادن أخرى ثم جردها وإبراز مواقعها، وكانت لفرنسا دوافع تجعلها تخشى سيطرتها على كل هذه الثروات.

دورية إلكترونية، مُحكّمة، ربع سنوية ISSN: 2090 – 0449

وتشير مختلف التقارير لسنة ١٩٣٢ عن الحالة السياسية والاقتصادية للمنطقة من حيث تجدد الصراعات وتصاعد حدة المقاومة في مناطق دون أخرى، إذ يحاول كل طرف أن يفرض نفسه على الطرف الآخر، ففي كلومب بشار نسجل عودة الأمن خلال شهر نوفمبر، وكذلك نجاح عمليات اقتحام منطقة تاردة وإخضاع قصور تادغوشت،[٨٦] وهو ما يعني أن المنطقة رغم انتهاء عملية التهدئة فإن وثيرة المقاومة لم تنقطع جذوتها وكذا الصمود الوطني في مختلف تجلياته.

رابعًا: النزاع المغربي الجزائري حول الحدود بعد ١٩٥٦

يحتل هذا النزاع مرتبة متقدمة بين قضايا المنازعات الترابية العربية لاكتسابه طابعًا عنيفًا وحادًا، لارتباطه بأطراف متعددة ومختلفة سياسيًا واقتصاديًا.[٨٧] وقد ساهم في تعقيد الملف الصحراوي تعدد المستعمرين وتشابك المصالح، إضافةً إلى التصادم بين الدول الفاعلة في المنطقة بعد مرحلة الاستقلال، فكما سبقت الإشارة، فالصحراء مستعمرة إسبانيا، بينما المغرب الساعي لاسترجاعها، والجزائر الداعمة لجبهتها وموريتانيا العاجزة عن لعب دور بارز، فهي مستعمرات فرنسية.

وتعدد المستعمر يقتضي تعدد خيارات الاستقلال وأنماط سياقاتها، فدراسة التقاليد الفكرية المغربية القديمة والتي قامت على مفهوم شخصي وسياسي شعبي، لا إقليمي وجغرافي للحدود، بمعنى أن الحدود المغربية يجب أن تخطط على أساس تواجد المجموعات البشرية التي تدين بالولاء السياسي والديني للسلطان، وهكذا تكونت سنة ١٩٥٦ لجنة مشتركة فرنسية مغربية من أجل تعيين الحدود بصفة نهائية، إلا أن الجانب المغربي انسحب منها سنة ١٩٥٨، بعد أن اعترفت حكومة الرباط بالحكومة المؤقتة للثورة الجزائرية كسلطة شرعية وحيدة لها صلاحية التباحث مع المغرب حول قضية الحدود بين البلدين.[٨٨]

ومن جهة أخرى بدأ الملك محمد الخامس في إعلان مطالبته باستعادة صحراء البلاد المغربية، وكان يقصد بذلك ضم أجزاء من الجنوب الغربي للإقليم الجزائري بالإضافة إلى موريتانيا، كذلك قدمت الحكومة المغربية احتجاجين شديدي اللهجة إلى الحكومة الفرنسية، الأول لأنها وافقت على منح امتيازات التنقيب في منطقة تندوف لشركة تعدين فرنسية، والثاني بسبب التجارب النووية التي تقوم بها فرنسا في واحة ريحان في الصحراء المغربية الجزائرية.[٨٩]

وفي إطار السعي إلى تعديل حدوده التي ورثها عن الاستعمار أبرم المغرب بروتوكول اتفاق في ٦ يوليوز ١٩٦١ مع الحكومة المؤقتة للثورة الجزائرية برئاسة فرحات عباس بشأن قضية الحدود التي تفاقمت بعد استقلال الجزائر ١٦ غشت ١٩٦٢ حيث بدأت بوادر أزمة الحدود بين المغرب والجزائر تلوح في الأفق فقد وقعت تحرشات عسكرية حول تندوف بعد اتهام المغرب للجزائر بقمع مظاهرات تطالب بانضمام الإقليم المغربي، وأرسل للجزائر مبعوثين في وقتين متلاحقين من أجل تسوية المشكل لكن قادة الثورة الجزائرية رفضوا البث في موضوع الحدود قبل الانتهاء من انتخاب الجمعية الوطنية الجزائرية.[٩٠]

وعندما اشتد النزاع بين الجزائر والمغرب حول الحدود نشرت الحكومة المغربية بنود الاتفاق السري لسنة ١٩٦١ في ٢ سبتمبر ١٩٦٣، والذي جاء فيه: "أن حكومة جلالة ملك المغرب تؤكد مساندتها التامة وغير المشروطة، دون تحفظ للشعب الجزائري في كفاحه من أجل الاستقلال السياسي والوحدة الوطنية، وتعلن دعمها الكامل لموقف الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية من جانبها أن المشكلة الإقليمية التي أثارها عدم تعيين الحدود بين البلدين في مفاوضاتها مع فرنسا على أساس احترام السلامة الإقليمية، ومعارضتها بكل الوسائل لكل محاولة تجزئة أو إنقاص للإقليم الجزائري، وتقرر الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية بفعل الاستعمار الفرنسي إنما ستجد حلها في مفاوضات لاحقة بين حكومة المملكة المغربية وحكومة الجزائر المستقلة، وتلتزم الحكومة المؤقتة للجمهورية بأن الاتفاقيات والتسويات التي سوف تسفر عنها المفاوضات الفرنسية الجزائرية، لن تتطرق إلى ما يتعلق بتعيين الحدود بين المغرب والجزائر، وقد اتفق الجانبان على إنشاء لجنة مشتركة مغربية جزائرية تجتمع في أقرب وقت ممكن من أجل دراسة حل مشكلة الحدود في ظل روح الإخاء والوحدة المغربية.[٩١]

غير أن التطورات السياسية اللاحقة وتظافر عدة عوامل ارتبطت بالأوضاع الداخلية للبلدين ساهمت في تصعيد خلافاتهما التي انصبت بصورة مباشرة على المناطق الحدودية، فبعد بضعة أسابيع من انتخاب بن بلة الذي كان يرفض مراجعة وضعية الحدود المشتركة مع الدول المجاورة، إذ طلب من الملك الحسن الثاني خلال شهر مارس سنة ١٩٦٣ بأن "يمنحني بعض الوقت لإقامة مؤسسات جديدة في الجزائر، وعندما سيتم إقامتها خلال شهر شتنبر سنفتح جميعًا ملف الحدود، ومن المسلم به أن الجزائر المستقلة لن تكون وارثة فرنسا فيما يتعلق بالحدود الجزائرية،[٩٢] وهو ما لم يحدث، فتصريح بن بلة لم يعقبه أية مبادرة توحي بقرب الشروع في تطبيق اتفاق ١٩٦١، بل على العكس من ذلك لم فالسلطة الجزائرية عملت على إفراغ المطالب من أية مشروعية رغم استنادها على الحجج تاريخية وقانونية متنوعة منها اتفاق ١٩٦١، واتفاقية لالة مغنية والرسائل المخزنية وظهائر تعيين الموظفين في المناطق المتنازع عليها.[٩٣]

حيث سعت الجزائر إلى التنصل من التزاماتها بدعوى أن الاتفاق السالف الذكر تم إبرامه في ظروف خاصة، تمثلت في أن الحكومة الجزائرية المؤقتة التي وقعته لم يكن في وسعها الحسم في مصير إقليم لم تكن تحت سلطتها، فهذه الحكومة لم يكن تمارس سوى اختصاصات محدودة واتخاذ إجراءات ذات طبيعة وقائية فقط، وأن المجلس الوطني للثورة الجزائرية هو السلطة المؤهلة للتصديق على الاتفاقيات الدولية لم يصادق على هذا الاتفاق.[٩٤] كما كان لتبني منظمة الوحدة الإفريقية للقاعدة القانونية بعدم

دورية إلكترونية، مُحكّمة، ربع سنوية ISSN: 2090 – 0449

المساس بالحدود الموروثة عن الاستعمار وانضمام الأغلبية الساحقة من الدول الإفريقية لهذا المبدأ دور في تقوية الموقف الجزائري وإضعاف الموقف المغربي، غير أن السبب الحقيقي الذي كان وراء السياسة التي نهجتها الجزائر في مواجهة مطالب المغرب الترابية، يرجع بالأساس إلى كون اتفاقية الاستقلال خولتها امتلاك كل الأراضي التي ورثتها عن الفرنسيين بما فيها الصحراء، وبالتالي فإن اتفاقية الرباط تعتبر ظرفية ومتجاوزة.[٩٥] وهذا السبب جاء مناقضًا تمامًا لمقتضيات اتفاقية ١٩٦١ التي تنص في هذا الجانب على أن الاتفاقيات التي ستنجم عن مفاوضات الجزائر وفرنسا لا يسري مفعولها على المغرب بخصوص الحدود المستقبلية بين هذا الأخير والجزائر.[٩٦]

غير أن الرفض الجزائري لم تكن دوافعه قانونية فقط بل دوافع اقتصادية أيضًا، فالموارد المعدنية التي تزخر بها الأقاليم المتنازع حولها، يمكن اعتبارها دافعًا أساس للتراجع الجزائري عن التزاماتها، فقد تم اكتشاف مناجم غنية وشاسعة، حيث قدر احتياطها بثلاث ملايين طنًا بنسبة (٥٠%) من الحديد، وأوكلت السلطات الفرنسية قبل استقلال الجزائر إلى إحدى الشركات الفرنسية مهمة دراسة استغلال الحديد في هذه المنطقة الواقعة في الأراضي الجزائرية، وفي منتصف ١٩٦٣ جاء تقريرها النهائي أن نسبة الحديد تبلغ حوالي (٧٥%) وبكميات ضخمة قدرت الشركة أن إنتاجها بالإضافة إلى إنتاج موريتانيا يمثل (٥٠%) من احتياطات السوق الأوربية من الحديد المستورد وأوصلت الشركة في تقريرها بضرورة نقل الحديد بعد استخراجه إلى ميناء أكادير، غير أن الحكومة الجزائرية بعد أن عرض عليها الأمر أصرت على نقله عبر أراضيها إلى ميناء وهران غرب الجزائر. وفي سنة ١٩٦٣ وقع المغرب اتفاقًا سريًا مع شركة فرنسية أخرى للقيام بنفس الأبحاث في المنطقة، وكان هدف المغرب من ذلك هو الاستقلال المباشر للمنطقة بين المغرب والجزائر، الأمر الذي لم يحالفه النجاح.[٩٧] كما تحتوي المنطقة على أكبر مخزون احتياطي من الفوسفات في العالم اكتشف سنة ١٩٦٣، ذلك أن ١٢٠٠ كلم كلها أرض فوسفاطية، وشرع في استغلال المعدن في إقليم بوكراع باحتياط بلغ ٩.٧ مليار طن ويبعد عن ميناء العيون بـ ١١٠ كلم.[٩٨]

بالإضافة إلى الأسباب السابقة التي كانت من وراء الرفض الجزائري بفتح مفاوضات مباشرة مع المغرب، قامت الحكومة الجزائرية منذ استقلالها بممارسات تعزز بها هذا الموقف، فقد راهنت على إمكانية تغيير النظام السياسي القائم في المغرب، واعتبرت ذلك من بين مهامها الأساسية،[٩٩] كما طالبت بتأجيل مؤتمر مجموعة الدار البيضاء،[١٠٠] الذي كان من المقرر أن ينعقد بمدينة مراكش، وذلك حتى تحول دون طرح مشكلة الحدود المغربية الجزائرية. وظهرت في هذا الإطار الاتهامات والاتهامات المضادة التي كان يوجهها كل طرف للآخر بخصوص التدخل في الشؤون الداخلية للبلدين ومحاولة قلب الأوضاع، حيث اتهم المغرب الحكومة الجزائرية بأنها وراء محاولة الانقلاب الفاشلة خلال شهر يوليوز ١٩٦٣، واتهمت الجزائر بدورها المغرب بأنه كان من وراء الاضطرابات التي وقعت في منطقة "القبايل" الجزائرية.[١٠١]

وفي أواخر سبتمبر ١٩٦٣ توجهت القوات المغربية نحو جنوب تاجونيت، وحاسي بيضا، اللتان تقعان على بعد ٥٠٠ كلم شمال شرقي تندوف لتتحول إلى مواجهة مباشرة بين القوتين المغربية والجزائرية، حيث تركز الخلاف على المنطقة الحدودية على مئات الكيلومترات من واد كير إلى حمادة درعة، وكذلك في مناطق كلومب بشار بعدما حاولت قوات مغربية الدخول إلى تلك المراكز في أعقاب قيام السلطات الجزائرية بقمع إحدى المظاهرات التي كان سكان تندوف يطالبون خلالها بالولاء والانضمام للمغرب، ولما اشتد التوتر بين الدولتين، التقى وزير الخارجية المغربي ونظيره الجزائري في ٥ أكتوبر ١٩٦٣ لوضع خط لتسوية النزاع بين البلدين، وقد أسفرت محادثاتهما عن اتفاقية تضمنت النقط التالية:

١- حق مرور الأشخاص المقيمين في المنطقة المتنازع عليها عبر الحدود.

٢- تتعهد الدولتان بعدم قيام أي من الطرفين بدعاية ضد الطرف الآخر ويؤكدان مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية لكل منهما.

٣- تتعهد الدولتان بالامتناع عن اتخاذ أي إجراء أو تدبير عسكري من شأنه أن يضاعف خطورة الأزمة بينهما.

٤- اتفق الطرفان على ضرورة التمهيد لإجراء مقابلة على مستوى القمة بين الملك الحسن الثاني والرئيس بن بلة.[١٠٢]

ولم تكد تمض على هذه المباحثات – التي وصفت إثر انتهاءها بأنها مرت في جو من الصراحة والإخاء- ثلاث أيام حتى اندلعت بين الجانبين حرب شرسة بمنطقة حاسي بيضا وتنجوب. تمكنت في أعقابها القوات المغربية من الاستيلاء على أجزاء من الأراضي موضوع النزاع التي كانت أقرب إلى تمركز القوات المغربية منها إلى تمركز القوات الجزائرية.[١٠٣] ورغم محاولة تطويق آثار هذه المواجهة من قبل الطرفين عبر تصريحات صحفية، من ذلك أن الرئيس بن بلة دعا خلال ندوة صحفية في ١٣ أكتوبر ١٩٦٣، المسؤولين المغاربة إلى احترام الالتزامات التي تعهد بها الطرفان في لقاء وجدة بتاريخ ٩ أكتوبر ١٩٦٣ كما جرى في إطار محاولات تطويق آثار هذه المواجهات، لقاء مراكش (١٥ – ١٧) أكتوبر ١٩٦٣ بين بعض المسؤولين المغاربة والجزائريين لكن دون التوصل إلى هدف محدد.[١٠٤] لكن تباعد وجهات نظر الجانبين حول موضوع خلافهما الحدودي لم يساعد على تجاوز حالة الحرب بينهما، فقد أصر الجانب الجزائري على ضرورة انسحاب القوات المغربية من حاسي بيضاء وتنجوب في تمسك الجانب المغربي بانسحاب قوات الجانبين من المواقع المكتسبة قبل اشتباكات ٨ أكتوبر، ونتيجة لفشل هذه المحادثات ولعدم استطاعت الجزائر استعادة حاسي بيضا وتنجوب، قام هؤلاء بالاستيلاء على مركز مغربي على الحدود المشتركة بين

دورية إلكترونية .مُحكّمة .ربع سنوية
ISSN: 2090 – 0449

البلدين هو قصر إيش،[١٠٥] وإزاء تفاقم حدة الصراع بين الدولتين ظهرت بوادر الوساطة الدبلوماسية الخارجية، عربية وإفريقية في محاولة لاحتواء النزاع حيث عقدت دورة استثنائية لمجلس جامعة الدول العربية صدر عنه عدة توصيات:

١- إيقاف إطلاق النار فورًا.

٢- دعوة الحكومتين إلى سحب قواتهما المسلحة إلى مراكزها السابقة لبدء الاشتباك المسلح، على أن لا يؤثر ذلك في الخلاف القائم حول الحدود.

٣- تشكيل لجنة وساطة من الدول الأعضاء لاتخاذ ما يقتضيه حسم النزاع بين البلدين.

٤- المبادرة إلى وقف الحملات الصحفية والإذاعية ضمانا لإيجاد جو يسهل عمل اللجنة.[١٠٦]

لكن هذه التوصيات لم تنجح في إقامة السلام في المنطقة ووقف إطلاق النار رغم تشكيل لجنة الوساطة بين البلدين المتنازعين التي ضمت الجمهورية العربية المتحدة، ليبيا، تونس، ولبنان وقد أصدرت اللجنة قراراتها بوقف إطلاق النار، وقد حاول كل من عبد الناصر والإمبراطور "هيلاسيلاسي" اقتراح عقد اجتماعات للقمة تحضرها بعض الدول العربية والإفريقية بالإضافة إلى الدولتين المتنازعتين، الأمر الذي لم يتحقق لأن الجزائر كانت تميل إلى معالجة النزاع في المجال الإفريقي من خلال منظمة الوحدة الإفريقية، فقد كانت المطالب المغربية تركز على أطروحة الحق التاريخي، حيث كان المغرب يسعى لتثبيت حدوده التي تدخل في إطارها كافة المجالات الترابية التي كانت خاضعة في يوم لسيادته أو كانت تربطها بالعرش المغربي إحدى الروابط الدينية أو السياسية، وهذا الموقف ليس وليد ظروف التفاعلات السياسية والدبلوماسية التي عرفتها هذه الفترة وإنما هو مطلب عبرت عنه جميع القوى الحية في البلاد.[١٠٧]

ويبدو أن مفهوم الحق التاريخي المبني على قاعدة الانتماء الديني ضعيفًا أمام أحكام القانون الدولي الوضعي لإثبات تبعية الأقاليم الجنوبية إلى مجال السيادة المغربية، خصوصًا أن مظاهر هذه السيادة كانت قد انقطعت لفترات في بعض هذه المناطق كما هو الشأن بالنسبة لموريتانيا التي ظلت علاقتها بالحكام المغاربة منذ ١٧٤٠ علاقة رمزية، لا تتعدى أحيانًا تقديم الهدايا أو طلب الدعم،[١٠٨] وهو ما أوجب ضرورة تعزيز هذا الموقف بالأسانيد القانونية والسياسية لإظهاره أكثر انسجامًا مع أحكام القانون الدولي المعاصر. فتحليل مجموعة من الوثائق والمعاهدات لإبراز ما يشير فيها إلى هذا الحق أو لدحض المزاعم التي تتنكر له أو تنفيه، من ذلك مثلاً معاهدة لالة مغنية ١٨٤٥، وبروتوكولي (١٩٠١-١٩٠٢) اللتين كرستا التوسع الفرنسي بالمناطق الجنوبية ما دفع بالمغرب إلى تبني دعوة مراجعة حدوده مع الجزائر على اعتبار أن مقتضيات هذه المعاهدات غير ملزمة بالنسبة إليه.[١٠٩] وكذلك بنود مؤتمر الجزيرة الخضراء ١٩٠٦ التي تعتبر سندًا يرتكز عليه أصحاب الحقوق التاريخية لكون المؤتمر تضمن حرص القوى الأوربية والتزامها بضمان الوحدة الترابية للمملكة الشريفة، بما في ذلك جميع الأقاليم والأجزاء الترابية التي لم يتم اقتطاعها آنذاك من مجال السيادة المغربية، كما هو الشأن بالنسبة لموريتانيا.[١١٠]

في حين ترتكز الأطروحة الجزائرية على التلويح بمبدأ التوارث الدولي وعدم المساس بالحدود الموروثة عن الاستعمار، حيث جعلت قضية الحدود أحد أهم الأهداف الأساسية لسياستها الخارجية قصد إيجاد حل لهذه القضية على أساس القواعد والمبادئ القانونية التي تكرس هذا المبدأ أو ترسيخه في إطار منظمة الوحدة الإفريقية.[١١١] حيث نصت الفقرة الثالثة من ميثاق المنظمة أن المؤسستين يلتزمون باحترام السيادة والوحدة الترابية لكل دولة، ورغم النص على هذا المبدأ فقد ساد الغموض حول مقتضيات هذه المادة مما جعل مؤتمر المنظمة المنعقد في القاهرة ١٩٦٤ يتخذ قرارًا صريحًا بهذا الخصوص، حيث جاء فيه أن كل الدول الحاضرة تلتزم باحترام الحدود التي تركها الاستعمار وقت حصول الدول على استقلالها وذلك لتحاشي ما قد يسببه عدم احترامها من نزاعات ومشاكل.[١١٢] وبذلك وجدت الجزائر في مبادئ ميثاق المنظمة مرجعية أساسية لتثبيت حدودها والحفاظ عليها في محاولة منها لإعطاء الشرعية للحدود التي ورثتها عن الاستعمار من خلال سردها للعديد من الجوانب القانونية والعلمية، وسعيها من جهة أخرى لتقويض الحجج التي تقدم بها المغرب في هذا الشأن وجعلها مؤثرة في القرار النهائي للجنة التحكيم الخاصة، إلا أن المغرب ظل يعارض هذا المبدأ ويتضح ذلك من خلال مواقف أهمها:

(١) تأكيده الدائم على أنه وقع ضحية التقسيم الاستعماري، وبالتالي لا يمكن له تطبيق مبدأ عدم المساس بالحدود الموروثة عن الاستعمار، وذلك من أجل اكتمال وحدته الترابية، بضم الصحراء الغربية التي يرى أنها تشكل جزءًا لا يتجزأ من إقليمه.

(٢) تحفظه على ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية، حيث جاء في نص تحفظه أن المغرب، وفيما يتعلق بتحقيق وحدته الترابية في إطار حدوده الحقيقية، فإنه لمن المهم أن يؤكد أن توقيعه على ميثاق المنظمة لا يمكن أن يفسر كاعتراف صريح أو ضمني من طرفه ولا كتنازل منه عن الاستمرار في الدفاع عن حقوقه بالوسائل الشرعية.[١١٣]

وبذلك يتضح تباعد الموقفين إلى حد التناقض مما يصعب معه الأخذ بحل يرضي الأطراف المتداخلة في قضية الحدود المغربية الجزائرية ودخول البلدين في علاقة، اتصفت في كثير من الأحيان بنوع من التردد والحيطة وكذلك إخفاق المساعي الدبلوماسية في إيجاد حل نهائي وعادل لهذه القضية، فقد كادت حرب الرمال أن تندلع من جديد سنة ١٩٦٦ عندما أعلنت الجزائر عن عزمها تأميم أحد عشر منجمًا بما فيها منجم غارة جبيلات الموجود بمنطقة

دورية إلكترونية، مُحكّمة، ربع سنوية
ISSN: 2090 – 0449

تندوف نقطة النزاع بين البلدين، وكان المغرب يرفض التأميم فقد اعتبره منافيًا لاتفاق قبول مهمة لجنة التحكيم الإفريقية،[١١٤] في حين كانت الجزائر تصر على اعتبار التأميم يدخل في إطار السيادة الجزائرية على أراضيها، وأدى تضارب الموقفين إلى التصعيد واللجوء إلى حشد القوات العسكرية مرة أخرى في تندوف. كما توبعت هذه السياسة بتوغل جديد للقوات الجزائرية خلال بداية شهر يوليوز ١٩٦٦ داخل منطقة فكيك والمناوشات العسكرية التي شهدتها منطقة بشار في يوليوز ٢٢ يناير ١٩٦٧.

في ظل هذه الظروف فضل المغرب اللجوء مرة أخرى إلى المنظمات الدولية المختصة كأساس لحل مشكلة الحدود ودراسة المشاكل المستبدة في المنطقة وخاصةً منها الممارسات الجزائرية الإدارية منها والعسكرية،[١١٥] غير أن هذه المرحلة ستنتهي، بظهور بوادر انفراج جديدة في العلاقات الثنائية بين البلدين، حيث وقع الملك الحسن الثاني، والرئيس الجزائري هواري بومدين معاهدة تعاون وصداقة وتضامن بين البلدين في إيفرن بتاريخ ١٥ يناير ١٩٦٩ واتفقا على تكوين لجنة تقنية مشتركة، وكذا لجان سياسية تكلف في المستقبل بالتنفيذ العملي لبرامج التعاون بين البلدين في شتى الميادين، كما التزما بعدم استخدام القوة في علاقتهما وبعرض قضاياهما ونزاعاتها على لجان مؤقتة للتحكيم والتوفيق، وهو ما يعني رغبة البلدين في التوصل إلى حل سلمي ونهائي لنزاعهما حول الحدود.

كما تم التأكيد على هذه المعاهدة خلال لقاء ٢٧ مايو ١٩٧٠ في تلمسان جمع الملك الراحل الحسن الثاني والهواري بومديان، وتبنى البيان الختامي الصادر عقب هذا اللقاء المبادئ القاضية بإنهاء النزاع حول الحدود التي نصت عليها المعاهدة السالفة،[١١٦] وتم من جهة أخرى وضع تصور يقضي بالاستغلال المشترك لمناجم الحديد بغارة جبيلات الواقعة داخل المناطق المتنازع عليها، وفي هذا الإطار خلص الطرفان على أن يكون الاستغلال بواسطة شركة مختلطة اتفق على إنشاءها لهذا الغرض، وتوبعت هذه المفاوضات بعقد اجتماع آخر على مستوى القمة يوم ١٩ شتنبر ١٩٧٠ عبر خلاله الطرفان عن ارتياحهما للتطور الإيجابي الذي تعرفه العلاقات بين البلدين، كما تدارس رئيسا الدولتين تقدم أشغال اللجنة المشتركة لوضع الحدود والشركة المختلطة لاستثمار مناجم الحديد وإصدار تعليمات للجنتين بالإسراع في إنجاز مهامها.[١١٧] وقد توج هذا المسلسل التفاوضي بتوقيع معاهدتين خلال المؤتمر التاسع لمنظمة الوحدة الإفريقية المنعقدة في الرباط (١٢ – ١٥) يونيو ١٩٧٢ الأولى تتعلق بتسطير الحدود بين البلدين انطلاقًا من ثنية الساسي، وانتهاءً بتندوف طبقًا للمادة الأولى من المعاهدة التي وضعت بدقة متناهية المواقع والنقط التي يجب أن يمر منها شريط الحدود بين البلدين، كما جاءت المادة الثالثة من هذه المعاهدة تنص على إنشاء لجنة مشتركة تختص بوضع معالم هذه الحدود، وحددت المادة الرابعة كيفية قيام اللجنة بمهامها.[١١٨] أما المعاهدة الثانية فجاءت مكملة للأولى وكتعويض جزئي للتخلي المغربي عن مطالبه الترابية اتجاه الجزائر، حيث التزمت هذه الأخيرة بمقتضاها باستغلال مشترك لمنجم غارة جبيلات في حدود (٧٠٠) مليون طن من الحديد بواسطة الشركة المختلطة تتولى حسب بنود المعاهدة عملية الاستخراج والنقل والتسويق.[١١٩]

وبذلك نلاحظ؛ أن المفاوضات المغربية الجزائرية ولقاءات على مستوى القمة، والإطار القانوني الذي ترتب عنها كانت تصب في معظمها على البحث من جهة لتسوية نهائية لمشكلة الحدود بين البلدين، والعمل بالمقابل على استغلال مشترك للخيرات التي تزخر بها المناطق المتنازع حولها. وتجدر الإشارة إلى؛ أن العاهل المغربي الحسن الثاني أعلن في خطاب افتتاح مؤتمر الرباط ١٩٧٢ "بأننا سعداء أن نعلن لكم أنه لم يتم فقط إنهاء النزاع، بل إننا نطلب من منظمة الوحدة الإفريقية أن نسحبه بصفة نهائية من أرشيفاتها، ونحن لسنا فقط نسحب هذا الملف السلبي والمؤلم، ولكننا نخطو خطوة نحو المستقبل ونفتح مجال التعاون الذي نأمل ألا يقتصر فقط على بلدينا..."."[١٢٠] لكن الفشل النسبي كان مصير هذه الخطوة السلمية سواء داخل منظمة الوحدة الإفريقية التي أقرت بمبدأ تقرير المصير عن طريق الاستفتاء، أو على مستوى العلاقات الثنائية إذ بقيت اتفاقية ١٩٧٢ الخاصة بالحدود حبرًا على ورق رغم النشاط المكثف الذي عرفته المفاوضات الثنائية خلال هذه المرحلة والذي أملته الرغبة الشديدة في تسوية سلمية ونهائية للنزاع وذلك لعدة أسباب منها:

- عدم مصادقة المغرب على المعاهدتين الموقعتين خلال سنة ١٩٧٢ اللتان تضعان حلاً نهائيًا لمشكلة الحدود، نظرًا لغياب سلطة تشريعية يعود إليها الاختصاص، وهو ما عبر عنه الحسن الثاني بقوله "يمكنني أن أصادق على المعاهدة لأنني أتوفر على هذه السلطة من الناحية الدستورية، إلا أنه في رأيي يجب دخول البيت من بابه، بدل الدخول من النافذة فالانتخابات ستجرى خلال سنة ١٩٧٩ وسأعمل لكي يصادق البرلمان على معاهدة الحدود وستكونون في حل من كل احتجاج".[١٢١]
- تسرب مسلحين من الحدود الشرقية للقيام بأعمال تخريبية داخل المغرب، صرحوا بأنهم تدربوا وتسلحوا في الجزائر.
- تراجع الجزائر عن تفريغ منتوج حديد غارة جبيلات عن طريق ميناء مغربي على المحيط الأطلسي كما كان مقررًا، بل قامت الجزائر بحمل هذا المنتوج رغم كلفته اتجاه ميناء جزائري على المتوسط.[١٢٢]

هذه الأسباب كانت وراء تعقد وتوتر الأجواء المغربية الجزائرية، ويستمر معها مسلسل شد الحبل في علاقات الجوار، وعدم القضاء بشكل نهائي على بؤرة الصراع، وما ساهم في تعقيد ملف النزاع الحدودي هو تشابك المصالح الاقتصادية والسياسية، إضافةً إلى تصادم الدول الفاعلة في المنطقة بعد الاستقلال وظهور تحالفات

دورية إلكترونية، مُحكّمة، ربع سنوية
ISSN: 2090 – 0449

جديدة بعد المسيرة الخضراء، واتفاقية مدريد بين (المغرب، وإسبانيا، وموريتانيا) يتضمن انسحاب إسبانيا وتقسيم الصحراء بين المغرب وموريتانيا، وأعلن عن الاتفاق في الرباط في بلاغ مشترك إسباني مغربي موريتاني. لكن الاختلاف حول القيمة القانونية لهذه الاتفاقية الموقعة في ١٤ نوفمبر ١٩٧٥، كوثيقة دولية لتصفية الاستعمار الإسباني من الصحراء الغربية، وتسوية النزاع المغربي الإسباني، وتحديد النظام القانوني للإقليم، حيث يتجه موقف المغرب وموريتانيا حتى غشت ١٩٧٩ إلى أن توقيع اتفاقية مدريد وتنفيذها في ٢٦ فبراير ١٩٧٦ بمصادقة الجماعة الصحراوية على مقتضياتها وانسحاب إسبانيا من الإقليم قد وضعا حدًا لقضية الصحراء الغربية باعتبار أن هذه القضية وحدة ترابية، في حين عارضت الجزائر اتفاقية مدريد وأعلنت أن هذه الاتفاقية لم تمكن الشعب الصحراوي من تقرير المصير.(١٢٣) وقد اتخذ الملف الدبلوماسي بعد توقيع اتفاقية مدريد أبعاد تبين من خلال تطورها المرحلي أن الملف يكتسب من سنة إلى أخرى عناصر تعقيد جديدة جهويًا وإفريقيًا ودوليًا. هذا التعقيد يتمثل في تدخل عوامل تختلف في تأثيرها وانعكاساتها على المساعي الإفريقية المتواصلة للتوفيق بين أطراف النزاع، وبالتالي خلق الظروف المساعدة لديناميكية إيجاد حل دبلوماسي بدل حل عسكري حفاظًا على التوازن بين البلدان شمال غرب إفريقيا.

خاتمة

تأسيسًا على ما سبق يتضح؛ أن مفهوم الحدود المغربية الجزائرية سواء كان دخيلاً أو أصيلاً والمتمثل في اعتبارات المخزن المستندة إلى مفاهيم إسلامية إذ أن حدود المغرب كانت مرتبطة بالعامل البشري أكثر من العامل الطبيعي. حيث كانت تحدد الحدود بمدى اعتراف سكان المناطق الحدودية ببيعتهم للحكومة الشريفة، وهو ما يتعارض مع المفهوم الأوربي الذي حملته فرنسا إلى المنطقة إبان احتلالها للجزائر، وتوقيع اتفاقية مغنية ١٨٤٥ الشيء الذي خلق رجة نفسية واجتماعية لدى سكان المناطق، انعكست على علاقاتها مع المخزن الداعي لحسن الجوار، وهو ما تكرس إثر توقيع المغرب لبروتوكولي (١٩٠١ ، ١٩٠٢) اللذان أعطيا مشروعية للتواجد الفرنسي في المجال الشرقي والجنوب الشرقي في انتظار الفرصة للانقضاض الكامل على سيادة المغرب، وبذلك وضعت فرنسا لنفسها إطارًا قانونيًا خول لها التحرك في المنطقة، ومواجهة المنافسة الأوربية باعتبارها الدولة الأكثر حظوة، كما تم اقتطاع أجزاء منها وضمها للجزائر. هذا وقد بذل المخزن جهوده لتكملة تسطير الحدود المغربية الجزائرية إلا أنه فشل في ذلك، إذ في الوقت الذي كانت تزداد المطالب المغربية بترسيم الخط الحدودي عملت فرنسا على نهج سياسة الأمر الواقع واحتلال مزيد من الأراضي، فقد استغلت فرنسا غموض بنود الاتفاقيات وعدم وضوحها لصالحها سياسيًا واقتصاديًا وبذلك ترسخ الوجود الفرنسي بمناطق مغربية عملت السلطات الاستعمارية على هيكلتها إداريًا وعسكريًا وإلحاقها بقيادة وهران، كما عملت أثناء الحماية على الموازنة بين الحقائق التاريخية والدوافع السياسية من خلال إعادة تنظيم مناطق الحدود وفق ما يتماشى مع الوضع الجديد في المنطقة، وخلق توازن بين الاستعمار الفرنسي للجزائر والحماية في المغرب، لكن بعد استقلال المغرب ١٩٥٦ والجزائر ١٩٦٢ ظهرت معطيات جديدة ليتضح أن بلدان الشمال الإفريقي خرجت من محنة الاستعمار لتدخل محنة الاستقلال، إذ أن بناء الدولة الوطنية عرف مخاضات ونزاعات بين الطرفين تمثلت بالخصوص في الصراع حول مجال السيادة بكل ما يحمله من معان، ففي الوقت الذي ظلت الجزائر تطالب بالحفاظ على ما تركه الاستعمار، تشبثت الدبلوماسية المغربية بالمطالب التاريخية لها في المنطقة التي هي أكثر تعقيدًا مما يعتقده البعض، كما لا يعكس التاريخ الذي كتبه أولئك الذين أرادوا فقط تفسير النزاع على أنه مجرد محاولات للعرش العلوي من أجل البقاء والاستمرار.

وهو ما ولد تناقض صارخ بين الموقفين انعكس بشكل واضح على العلاقة البينية بين البلدين، إثر الموقف الجزائري المعادي لإنهاء ملف الصحراء، وفتح الحدود بين البلدين، إذ فشلت المساعي والمبادرات المغربية في تطبيع العلاقات، وتفعيل اتحاد المغرب العربي. وعليه فتسوية نزاع الصحراء وقبل أن يكون مسألة مبادئ، فهو قضية تقتضي التفكير في مستقبل ساكنة الصحراء والاهتمام برخائهم. لذلك فإيجاد حل لنزاع الصحراء لا يمكن فصله عن نقاش يفضي إلى نموذج مغرب نطمح إليه، مغرب تسود فيه اللامركزية والحرية لتنضوي الصحراء تحت لوائه، لكن هذا النموذج يتطلب أولا مناقشته واستيعابه من قبل المغاربة أنفسهم كي يتم الدفاع عنه وتطبيقه، وهو ما تمثل في مبادرة المغرب بتمتيع الأقاليم الجنوبية بالحكم الذاتي في ظل الدولة المغربية بقرار سياسي لأنه بإمكان السلطة السياسية تحديد طبيعة الدولة وطبيعة العلاقات المكونة لنظامها.

دورية إلكترونية، مُحكّمة، ربع سنوية
ISSN: 2090 – 0449

الملاحق

خريطة رقم (١)

المساحات المقتطعة من التراب المغربي بموجب اتفاقية لالة مغنية

خريطة رقم (٢)

مراحل الاستعمار الفرنسي للمغرب

المصدر: المكتبة الوطنية للمملكة المغربية، قسم الأرشيف

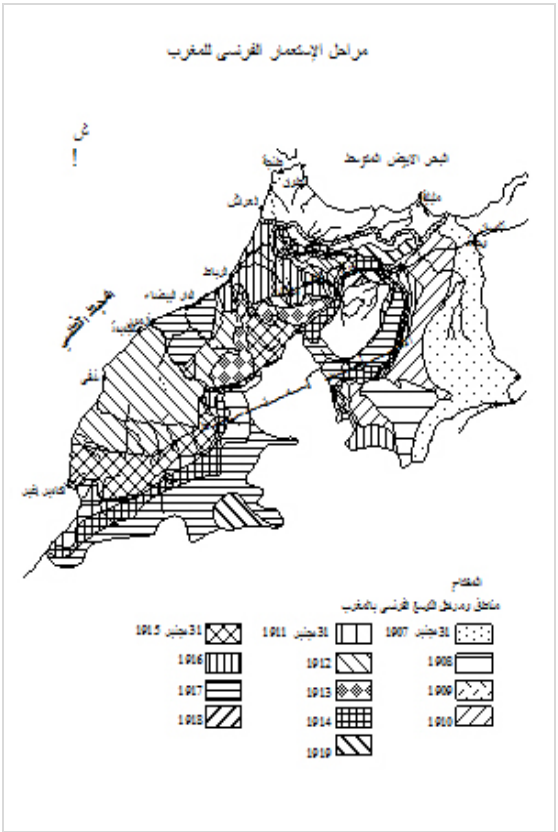

الهَوامِشُ:

(١) الأنصاري محمد جابر: **الحدود بين العرب لتجاوزها... لابد من تحديدها**، مجلة عالم الفكر، المجلد ٣٢ أبريل ٢٠٠٤، ص: ٧ - ٢١.

(٢) محمد رضوان: **منازعات الحدود في العالم العربي، مقاربة سوسيوتاريخية وقانونية لمسألة الحدود العربية**، إفريقيا الشرق، الدار البيضاء ٢٠٠٢، ص ٣٩.

(٣) المرجع نفسه، ص ٤٠.

(٤) تم توقيع معاهدة طنجة ١٠ شتنبر ١٨٤٤ بين المغرب وفرنسا ممثلة في الدوق (Glusksberg) والقنصل (DeNion) مرعاةً للأهداف الإستراتيجية الفرنسية، ودون أدنى تدخل من الحكومة الشريفة الممثلة في بوسلهام بن علي الذي انحصر دوره في نقل المعاهدة للسلطان للمصادقة عليها. يُنظر ابن زيدون، **الإتحاف**، ج ٥، م. س، ص ١٦٢

(5) Brissac (De cossé Philipe), «***Les Rapports de la France et du Maroc pendant la conquête de l'Algérie 1830-1847***» in Hesperis Tamuda, Volume 11. 1931,p.155.

(٦) العماري أحمد: **مشكلة الحدود الشرقية بين المغرب والجزائر**، مرجع سابق، ص ٣٩٣.

(٧) رسالة السلطان إلى بوسلهام بن علي: دورية الوثائق وثيقة ١٤٦، ج١، ص ٤٨٥.

(8) Faujas (M), ***La Frontière algéro-marocaine.*** Thèse de doctorat, Grenoble, 1906. p. 26.

(٩) عن ترجمة المبعوثين، يُنظر:

Nordman (D), ***La Notion de frontière en Afrique du Nord, Mythes et réalités vers 1830-1912,*** Thèse de 3ème cycle, Montpellier, 1975, p. 147.

(10) Ibidem.

(11) Faujas (M), ***La frontière ...,*** op. cit., p. 26.

(12) Nordman (D), ***La notion...,*** op. cit., p. 147.

(١٣) يذكر الفاسي علال أن الفرنسيين قاموا بدراسة أرشيف الأتراك في المنطقة واستفادوا منها كثيرًا

Le livre rouge: Janvier 1960, Rabat, p. 280.

(14) Brissac (De cossé Philipe), ***les rapports...,*** op. cit., p.158.

(١٥) العماري أحمد العماري أحمد، **مشكلة الحدود الشرقية بين المغرب والجزائر واستقلالها في المخطط الفرنسي للسيطرة على المغرب حوالي ١٨٣٠ إلى ١٩٠٢ من خلال رحلة علي السوسي منتهى النقول القسم الخاص بالحدود مع تحقيق النص**، رسالة جامعية الرباط ١٩٨١، ص ٥٤٨.

(16) Faujas (M), ***La frontière...,*** op. cit., p. 33.

(١٧) الصديقي عبد الرزاق: **اتفاقية لالة مغنية وملابساتها**، مجلة كلية الآداب المحمدية، ع ٩ سنة ٢٠٠١، ص ٩٩.

(١٨) المرجع نفسه.

(١٩) ذكر الأستاذ عبد الوهاب بن منصور خلال تعليقه على الوثيقة رقم ١٥٩ بدورية الوثائق المجلد الثاني ص ٣٣ أن الوزير ابن إدريس كان في مقدمة كبار الموظفين المغاربة الذين أرشاهم Léon Roche.

(20) Faujas (M)., ***La frontière ...,*** op. cit., p 33. et Sayagh Saïd, ***La France et les frontières Maroco-Algérienne 1873-1902***. C.N.C.R 1988, p. 32.

(٢١) رسالة من السلطان إلى بوسلهام بن علي: **دورية الوثائق**، ج ٢، ص ٤٨٥.

(٢٢) رسالة من السلطان إلى بوسلهام بن علي: **دورية الوثائق**، ج ٢، ص ٤٨٩.

(٢٣) رسالة ملكية إلى بوسلهام، **دورية الوثائق**، ج١ ص ٤٩١.

(٢٤) رسالة الوزير ابن إدريس إلى بوسلهام: مرجع سابق، ص وثيقة رقم ١٤٩.

دورية إلكترونية، مُحكّمة، ربع سنوية
ISSN: 2090 – 0449

(٢٥) رسالة ملكية، م س، ص ٤٩٢.

(٢٦) رسالة ملكية، م س، ص ٨ وثيقة ١٥١.

(٢٧) العماري أحمد: **مشكلة الحدود الشرقية بين المغرب والجزائر**، م س، ص ٥٣٧.

(٢٨) المرجع نفسه، ص ٥٣٨.

(٢٩) رسالة السلطان إلى بوسلهام، م س، ص ٤٩٧.

(30) Sayagh (S), ***La France ...,*** op. cit., p. 32.

(31) Lamouri (Med), ***Le contentieux relatif aux frontières terrestres du Maroc***, 1975. p. 33.

(32) Michaux (Bellaire), ***La frontière Algéro-marocaine***. Sale 14 Septembre 1929, pp. 1-10.

ضمن ملف خاص عن الحدود المغربية الجزائرية: المكتبة الوطنية الرباط- قسم الأرشيف، ملف غير مرقم.

(33) Sayagh (S), ***La France ...,*** op. cit., p 33.

(٣٤) الصديقي عبد الرزاق: **اتفاقية لالة مغنية...**، م. س، ص ٩٨.

(٣٥) رسالة ملكية: دورية الوثائق، م. س، ص ٤٩٢.

(36) Maazouzi (Med), ***L'Algérie et les étapes successives de l'amputation du territoire marocain,*** Dar El Kitab, Casablanca, 1976. p. 41.

(37) Laamouri (Med), ***Le contentieux...,*** op. cit., p. 35.

(38) Martin (A.G.P), ***Quatre Siècles d'histoire marocaine,*** librairie edition La Porte, Paris, 1923. p. 364.

(39) Maazouzi (Med), ***l'Algérie...,*** op. cit., p. 58.

(٤٠) خير فارس محمد: **المسألة المغربية ١٩٠٠-١٩١٢**، مكتبة دار الشرق، بيروت ط٢، ١٩٨٠. ص ١٢٦.

(41) Taillandier Saint René, ***Les origines du Maroc français, Récit d'une mission, 1901-1906,*** Paris, 1930, p. 5.

(٤٢) السفيري عبد السلام: **الاتفاقيات المغربية الفرنسية المبرمة بين ١٨٤٥-١٩١٢**، مجلة كلية الآداب المحمدية، ع ٩ سنة ٢٠٠١، ص ٤٠٦.

(٤٣) للاطلاع على بنود الاتفاق يُنظر:

Faujas (M), ***La frontière...,*** op. cit., pp. 97-100.

(44) Laamouri (Med), ***Les contentieux...,*** op. cit., p. 37.

(٤٥) مزيان أحمد: **فكيك، مساهمة في دراسة المجتمع الواحي بالجنوب المغربي خلال القرن التاسع عشر، ما بين ١٨٤٥ - ١٩٠٣**، مطبعة فجر السعادة الدار البيضاء ١٩٨٨، ص ٤٥٤.

(46) Laamouri (Med), ***Les contentieux...,*** op. cit., p. 37.

(47) Taillandier (Saint René), ***Les origines...,*** op. cit., p. 10.

(48) Martin (A.G.P), ***Quatre siècles...,*** op. cit., p. 365.

(49) Taillandier Saint René., ***Les origines...,*** op. cit., p. 10.

(٥٠) مزيان أحمد: **المجتمع والسلطة المخزنية في الجنوب الشرقي المغربي خلال قرن التاسع عشر ١٨٤٥-١٩١٢**، أطروحة لنيل دكتوراه الدولة. الرباط. ١٩٩٨. ص ٥٤٣.

(51) Taillandier (Saint René), ***Les origines...,*** op. cit., p. 67.

(52) Faujas (M), ***La frontière...,*** op. cit., p. 102.

(53) Sayagh (S), ***La France et les frontières...,*** op. cit., p. 94.

(54) Faujas (M), ***La frontière...,*** op. cit., p. 103.

(٥٥) توجد بنود هذا الاتفاق مع المواد المكملة له عند العماري أحمد: **توات...**، م س، ص ٢٠٠ - ٢٠٧.

(56) Faujas (M), ***La frontière...,*** op. cit., p.110.

(57) Ibidem.

(٥٨) السفيري عبد السلام: **الاتفاقيات...**، مرجع سابق، ص ٤٠٧.

(٥٩) العماري أحمد: **توات...**، مرجع سابق، ص ١٩٨.

(60) Faujas (M), ***La frontières...,*** op. cit., p. 112.

(61) Nordman (D), ***La Notion...,*** op. cit., p. 403.

(62) Martin (A.G.P), ***Quatre siècles...,*** op. cit., p. 367.

(63) Maazouzi (Med), ***L'Algérie...,*** op. cit., p. 83.

(٦٤) هو موريس فارنيي، سكرتير عام في الجزائر، بمثابة مفوض سام للحدود المغربية ارتبط اسمه بمشروع خط رسم الحدود المغربية في دجنبر ١٩١١.

(65) Maazouzi (Med), ***L'Algérie...,*** op. cit., p. 92.

(66) Nordman (D), ***La Notion...,*** op. cit., p. 494.

(67) Ibid.

(68) Maazouzi (Med), ***L'Algérie...,*** op. cit., p. 91.

(69) Laamouri (Med), ***Le Contentieux...*** op. cit., p. 39.

(70) Maazouzi (Med), ***L'Algérie...,*** op. cit., p. 102.

(71) Ibidem..

(72) Maazouzi (Med), ***L'Algérie...,*** op. cit., p. 103.

(73) Ibid..., p. 197.

(٧٤) عقدت اتفاقية نيامي بين الكولونيل لابريل والكولونيل فنيل قائد القوات العسكرية بأعالي السنغال والنيجر، وبعد مناقشة مسألة الحدود بين المستعمرتين الفرنسيتين الجزائر والسنغال توصلا إلى فصل الحدود الموريتانية ومنع المغرب مع التجارة مع تومبكوتو. هذا التنظيم الحدودي لم يغير شيئا فيما يخص الحدود بين الجزائر وإفريقيا الغربية، كما أنها لم تعط أي حاكم فيما يخص الحدود المغربية الجزائرية. هذه الاتفاقية هي مجرد تسوية بسيطة خاصة بالمستعمرتين، ولم تغير الحدود المغربية التي لم تشكل طرفا في هذه التسوية. انظر

- Laamouri, (Med) ***Le contentieux...***

(75) Maazouzi, (Med), ***L'Algérie...,*** op. cit., p. 199.

(76) Ibid..., p. 1-5.

(77) Charles Diego, « ***La sécurité française dans le Sahara occidental*** » Illustration, 1 Avril 1933, N 4700.

(78) De Giraud à Monsieur Le Ministre de la guèrre 18 décembre 1931. in Dossier B.N.R.M

(79) « ***un épisode oublie de notre pénétration Africaine »,*** L'Illustration, 29 Juillet 1933 N°4717, p.453.

(80) R.L, « ***l'Achèvement de la pacification marocaine*** », l'Illustration, 14 Avril 1934 N°4754, p. 415.

(81) « ***La liaison Maroc-Mauritanie*** », L'Illustration, 5 Mai 1934, N° 4754.

(82) Ibid.

(83) Laamouri (Med), ***Le contentieux...,*** op cit ., p 39.

(84) Ibid, p. 43.

(85) Ibid, p. 42.

(86) Rapport mensuel, mois Novembre 1931, B.N.R.M.

(٨٧) علي عُمر محمد: **المنازعات الإقليمية بين الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية**، بحيث لنيل دبلوم الدراسات العليا ١٩٩٢- الرباط، ص ١٠٨.

(٨٨) بطرس بطرس غالي: **العلاقات الدولية في إطار منظمة الوحدة الإفريقية**. المكتبة الأنجلو المصرية. ط I، ١٩٧٤ ص ٢٤٧.

(٨٩) بطرس غالي: **الجامعة العربية وتسوية المنازعات المحلية**، دار الطباعة الحديثة ١٩٧٧ ص ١٣٦.

(٩٠) علي عمر محمد: **المنازعات الإقليمية...**، مرجع سابق ص ١١٠.

(٩١) بطرس غالي: **العلاقات الدولية...**، مرجع سابق ص ٢٤٨.

(٩٢) الحسن الثاني: **التحدي**، الطبعة الثانية، المطبعة الملكية ١٩٨٣، ص ٤٥.

(93) Maazouzi (Med), (Med) ***L'Algérie...,*** op cit ; p. 144.

(94) Laamouri (Med) , ***Le contentieux...,*** op cit; p. 124.

دورية إلكترونية . مُحكّمة . ربع سنوية
ISSN: 2090 – 0449

(٩٥) مطعيش عبد الجبار: **العلاقات المغربية الجزائرية من ١٨٣٠ إلى اليوم**، د.د.ع، الرباط ١٩٩٢، ص ١٧٩.

(96) Maazouzi (Med), ***L'Algérie...,*** op cit ; p. 100.

(٩٧) مهابة أحمد:" **مشكلات الحدود في المغرب العربي**"، مجلة السياسة الدولية ع ١١١. يناير ١٩٩٣، ص ٢٤٢.

(٩٨) علي عمر محمد: **المنازعات الإقليمية...** مرجع سابق، ص ١١٣.

(٩٩) الحسن الثاني: **التحدي**، مرجع سابق، ص ١٤٢.

(١٠٠) تكونت هذه المجموعة بدعم من الملك الراحل محمد الخامس، وضمت خمس دول وهي: مالي، ليبيا، غانا، غينيا، بالإضافة إلى الحكومة المؤقتة للثورة الجزائرية.

(١٠١) مطعيش عبد الجبار: **العلاقات المغربية الجزائرية...**، مرجع سابق، ١٨١.

(١٠٢) بطرس غالي: **العلاقات الدولية...**، مرجع سابق، ص: ٢٥١.

(١٠٣) رضوان محمد: **منازعات الحدود في العالم العربي** ... مرجع سابق، ص١٧٦.

(١٠٤) المرجع نفسه.

(١٠٥) بطرس غالي: **الجامعة العربية وتسوية المنازعات المحلية**، مرجع سابق، ص ١٤١.

(١٠٦) بطرس غالي: **العلاقات الدولية...**، مرجع سابق، ص ٢٥٣.

(١٠٧) من ذلك موقف زعيم حزب الاستقلال علال الفاسي في كتابه دفاعًا عن وحدة البلاد.

(١٠٨) محمد رضوان: **منازعات الحدود...**، مرجع سابق، ص ٩٧.

(109) Ouazzani (Chahdi Hassan), ***La pratique Marocaine du droit des traites. Essai sur le droit conventionnel marocain***. Paris 1982, p. 86; p. 246.

(110) Laamouri (Med), ***Le contentieux...,*** op cit ; p. ١١٢.

(١١١) الحسيني تاج الدين: **وسائل حفظ السلام في العلاقات الدولية المعاصرة ودورها في تسوية نزاع الصحراء المغربية**. أطروحة دكتوراه الدولة الرباط. ١٩٨٤، ص ٣٣٨.

(١١٢) سيدي محمد بن سيد آب: **مبدأ عدم المساس بالحدود الموروثة عن الاستعمار كآلية سلمية لحل المنازعات الحدودية الإفريقية**. المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية عدد ٤٩ سنة ٢٠٠٤، ص ٣١.

(١١٣) سيدي محمد بن سيد آب: **مبدأ عدم المساس بالحدود...**، مرجع سابق، ص ٣٤.

(١١٤) تكونت هذه اللجنة خلال مؤتمر رؤساء القمة بمالي ٣٠ أكتوبر ١٩٦٣ وتقرر أن تكون مكونة من ضباط جزائريين ومغاربة وماليين وأثيوبيين.

(١١٥) مطعيش عبد الجبار: **العلاقات...**، مرجع سابق، ص ٢٠٨.

(١١٦) المرجع نفسه، ص ٢١١.

(١١٧) المرجع نفسه، ص ٢١٣.

(118) Laamouri (Med), ***Le contentieux ...,*** op cit ; p. ١٣١

(١١٩) مطعيش عبد الجبار: **العلاقات...**، مرجع سابق، ص ٢١٢.

(١٢٠) تاج الدين الحسيني: **وسائل حفظ السلام...**، مرجع سابق، ص ٣٤١.

(121) ***Interview du Roi Hassan II*** in jeune Afrique N° 1299. Novembre 1985 p. 38.

(122) Laamouri (Med), ***Le contentieux...*** op cit ; p. 131.

(١٢٣) عبد السلام السفيري: **الملف الديبلوماسي لنزاع الصحراء في إطار منظمة الوحدة الإفريقية**، د.د.ع. ١٩٨١، الرباط، ص ٣.